

- تيزي وزو -



كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية



الصراع السعودي الإيراني
وانعكاساته على استقرار اليمن

مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

:دراسات شرق أوسطية

:

- عكريش حسين

رئيساً

..... يونس قساس

.....

السنة الجامعية: 2015/2014

مقدمة

مقدمة:

رغم أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران بدأت منذ العام 1928، إلا أن فصول هذه العلاقة لم تكن دائما في أحسن أحوالها، فالتغيرات السياسية الإقليمية كانت تلقي بظلالها على تلك العلاقات قبل قيام الجمهورية الإسلامية في إيران في العام 1979. ولعل الدور الذي لعبته إيران في تعويض النفط العربي لا سيما السعودية عندما قرر العرب معاقبة الغرب على دعم إسرائيل ما هو إلا مثال على حالة التوتر المتقطعة التي كانت تمر فيها العلاقات بين البلدين.

لقد أحدث ما يسمى قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في العام 1979 واقعا جديدا في المشهد السياسي الإقليمي لا سيما المتعلق في منطقة الخليج العربي، هذا الواقع الجديد ترك ظلاله على علاقات إيران مع العرب بشكل عام والسعودية بشكل خاص. لقد تطورت العلاقات بين الرياض وطهران خلال الفترة التي تلت قيام الجمهورية الإسلامية و أخذت منحى صراعيا نتيجة خوف الممالك الخليجية من اتساع رقعة التمدد الإيراني القائم على إيديولوجية دينية ترى في نشر مبادئ الثورة إحدى أهم مرتكزاتها في السياسة الخارجية.

و هو ما نتج عنه اندلاع الحرب الإيرانية-العراقية و التي سميت بحرب الخليج الأولى حيث رمت ممالك الخليج و على رأسها السعودية بكل ثقلها لدعم العراق ماديا و عسكريا لدرء القوة المتصاعدة لإيران و تحجيم قدرتها على التدخل في شؤون دول الخليج التي تعيش واقعا دينيا و مذهبيا يتسم بالعلاقات المتشنجة بين أهم عناصره و هما السنة و الشيعة.

و يزداد هذا الوضع خطورة بالنسبة للسعودية التي تبنت التوجّه السلفي الذي صاغه محمد بن عبد الوهّاب و شكّل الأساس العقائدي للمملكة، و هو ما أضفى على العلاقات السعودية الإيرانية بعدا طائفيا لا يمكن تجاهله أو تجاوزه.

إشكالية البحث:

و في خضمّ هذا المناخ الصراعي بطبعه تحوّلت اليمن إلى أحدث ساحة للتنافس السعودي الإيراني الذي يجتاح منطقة الشرق الأوسط. وما كان مرة مجرد صراع داخلي بين مختلف الفصائل والشخصيات اليمنية تحول إلى حرب بالوكالة بين الرياض وطهران.

ودفعت سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية الأخرى المملكة العربية السعودية لشن غارات جوية ضد أهداف عسكرية ومدنية متعددة. وينظر السعوديون إلى الحوثيين، الذي ينتمي معظمهم للإسلام الشيعي الزيدي، على أنهم «وكلاء» إيران. وفي الوقت الذي تملك فيه إيران نفوذا محدودا على الحوثيين، فإنها لم تفعل شيئا لتتزع هذه الفكرة من رأس السعوديين. وترى طهران أن الحوثيين حليف استراتيجي، بل إنهم أداة مفيدة ضد المنافس الرئيسي لطهران في المنطقة.

و لفهم طبيعة هذا الصراع و مسبباته و بالتالي مآلاته قمنا بصياغة الإشكالية الآتية:

" ماهي مسببات التنافس السعودي الإيراني؟ و ما هي رهاناته؟ و ما هي انعكاساته على استقرار اليمن؟"

و من هذه الإشكالية العامة تتفرّع جملة من الأسئلة تحاول تفكيكها لتسهيل الإجابة عنها و هي كالتالي:

- ما هي طبيعة التنافس السعودي الإيراني؟
 - ما هي علاقة الوضع الداخلي في اليمن بمسألة الصراعات الخارجية؟
 - متى يستطيع اليمن تجاوز التجاذبات الإقليمية؟
- و للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية قدمنا فرضيات مناسبة لها و هي كالآتي:

- طبيعة الخلاف السعودي الإيراني متعدّدة الأبعاد و الدوافع.
- الوضع الداخلي في اليمن هو منفذ التدخلات الأجنبية.
- يستطيع اليمن تجاوز هذه التجاذبات في حالة استطاع تحقيق الوحدة و الاندماج بين مختلف مكوناته.

مبررات اختيار الموضوع:

أولاً: المبررات الذاتية

لكوننا ننتمي إلى هذا العالم (العالم العربي) و نشترك مع هذه الدول في ثقافة و حضارة واحدة فإنّه من الطبيعي أن ينصب اهتمامنا على هذه الرقعة الغالية من أمتنا.

ثانياً: المبررات العلمية:

و نقصد بالمبررات العلمية جملة الفوائد العلمية التي يمكننا بلوغها إذا أحسنا التعامل مع هذا الموضوع وفق منهجية و فهم علمي، فمنطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية في العلاقات الدولية، سواء من حيث موقعها الجغرافي، و هو ما هو متوفّر في اليمن التي تطل على باب المندب، و هو ما يكسب الموضوع بعدا جيوسياسيا علميا.

كما أنّ دراسة التناقص السعودي الإيراني ستحيلنا بالضرورة إلى مواضيع معقّدة كالتوظيف السياسي للطوائف و المذاهب الدينية، بحيث يصبح فرز الرهانات الحقيقية متوقّفاً على فهمنا لمسائل الهوية و ارتباطها بالتصورات المختلفة للمصلحة القومية.

منهجية البحث:

بالنظر إلى خصوصية الموضوع و ارتباطه بمسائل ترتبط بمسارات تاريخية معقّدة فلقد اضطررنا إلى توظيف **المنهج التاريخي** حتى نستطيع تشكيل رؤية واقعية لتطوّر الصراعات بين الدولتين اللتان تعتبران الممثلتين التاريخيين للإسلام السنّي بفهمه السلفي و الإسلام الشيعي بفهمه الإثنى عشري.

كما أنّنا وجدنا أنه من الضروري الرجوع إلى **المنهج المقارن** للتمييز بين سياستين متناقضتين و متعارضتين و هما السياسة الخارجية السعودية و السياسة الخارجية الإيرانية.

كما استفدنا كثيراً من **التحليل الجيوسياسي** الذي يتناول العوامل المادية الثابتة و يحاول من خلاله فهم الرهانات السياسية بمنظور واقعي و براغماتي دون إهمال مباحث الهوية و الثقافة.

الفصل الأول:

طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية.

الفصل الأول: طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية.

لفهم طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية لا بد للباحث أن يستعيد مختلف القضايا و العوامل التاريخية التي أثارت النزاع و التنافس بين هذين الدولتين و قبل نشوءهما أي الولوج في جوهر الصراع العربي الفارسي و الصراع السني الشيعي باعتبار أن هاتين الدولتين تقومان على أسس دينية و تعتبران نفسيهما الممثلتين الشرعيتين للعالم السني و العالم الشيعي.

المبحث الأول: العلاقات السعودية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية.

الفجوة بين إيران والمملكة العربية السعودية، أبرز القوى الشيعية والسنية في المنطقة، لها جذور عميقة. إذا أردنا أن نفهم حقيقة ما يحدث في الشرق الأوسط اليوم، وليس فقط في اليمن، لا بد من النظر في جذور الانقسام السني الشيعي والانقسام العربي الفارسي والصراعات الماضية على الحكم في الإسلام.

المطلب الأول: جذور الخلاف السعودي الإيراني.

تم تقسيم الإسلام بين السنة والشيعية في أعقاب وفاة النبي «محمد» صلى الله عليه وسلم واختيار خليفته الجديد. معظم الأتباع صاروا يصنفون على أنهم من السنة، في حين أن مجموعة صغيرة، ستعرف في نهاية المطاف باسم الشيعية، كانت تصر على أن الخليفة الجديد يجب أن يكون أحد أقارب النبي المرتبطين معه بصلة الدم، وبالتالي قررت أن ابن عمه «علي بن أبي طالب»، الخليفة الرابع للمسلمين عند السنة، هو الأحق بشرعية خلافته. اليوم: 90% من جميع المسلمين هم من السنة، و 10% هم من الشيعة.¹

¹ ، موسوعة الفرق و المذاهب و الديانات المعاصرة، القاهرة، ألفا للنشر و الإنتاج الفني

وبينما كان هذا الخلاف دائرا، جاء الفتح الإسلامي لبلاد فارس والذي بدأ عام 632 بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بعام واحد. تم استنزاف الإمبراطورية الساسانية الفارسية ماليا وعسكريا من عقود من الحرب مع الإمبراطورية البيزنطية، قبل أن تعاني هزيمة حاسمة أمام المسلمين في معركة القادسية عام 636.²

وفي العام التالي، كان الإمبراطور الفارسي «يزدجرد الثالث» قد هرب إلى حدود خراسان، وبدأ تعريب بلاد فارس مع دخول الفرس في الإسلام واتخاذهم لأسماء عربية. قبل عام 651، كانت جميع المراكز الحضرية الرئيسية تقريبا في بلاد فارس تحت السيطرة العربية.

كان التحول الجماعي من قبل الفرس إلى الإسلام هو الخطوة الأولى في تأسيس دولة الخلافة الأولى وهي ولاية سياسية دينية تضم جميع أراضي المسلمين. في أوقات مختلفة عبر التاريخ، امتد سلطان الخلافة في آسيا وإفريقيا وأجزاء من أوروبا. الجهد من قبل مختلف القوى التي تسعى للسيطرة على أو استعادة الخلافة هو موضوع متكرر طوال تاريخ الإسلام. وليست «الدولة الإسلامية» سوى أحد أمثلة وأشكال هذا الجهد.

حتى عام 1500، كان كل الفرس تقريبا من المسلمين السنة. ثم جاء الشاه «إسماعيل الصفوي» ليبدأ سياسة وحشية لإجبار المسلمين من الفرس على اعتناق المذهب الشيعي من أجل تمييز إمبراطوريته في بلاد فارس عن الخلافة العثمانية القوية التي يقع مقرها في القسطنطينية.³

و لقد ميز الصراع الصفوي العثماني تاريخ هذه المنطقة لقرون طويلة أدى إلى تقسيم العالم الإسلامي برمته و إضعافه، و لهذا السبب كان تأسيس الدولة السعودية

² ، تاريخ الشعوب الإسلامية،
دار العلم للملايين، 1974، 96.
³ 220.

الأولى سنة 1744 سهلا نسبيا، فلقد جاء في الفترة الأخيرة للدولة الصفوية أو في مرحلة الانحطاط و الضعف.

اعتبرت الدولة السعودية الناشئة نفسها الممثل الأوحد للإسلام السنّي السلفي الصحيح، كما اعتبرت الشيعة طائفة ضالة و مارقة، و هو ما شجّعها على هدم المعالم المقدّسة لدى الشيعة في مدينة كربلاء سنة 1801 و هي الحادثة التي كانت سببا في اغتيال الملك محمد بن عبد العزيز آل سعود سنة 1803 على يد جماعة من الشيعة. و استمرت هذه الدولة إلى أن تمّ القضاء عليها سنة 1818 على يد حاكم مصر محمد علي باشا و ابنه إبراهيم باشا.⁴

أمّا الدولة السعودية الثانية و التي أنشأها تركي بن عبد الله بن محمد آل سعود سنة 1818 على أنقاض الدولة السعودية الأولى فلقد كانت على عكس الأولى تحتلّ حيزاً جغرافياً أصغر و كانت عاصمتها الرياض، فلم تكن علاقاتها الخارجية و بخاصة العالم الفارسي بالجيّدة لأنها استمرّت في سياستها العدائية تجاه الفرس الشيعة، و أدّى دخول الدولة في صراعات داخلية إلى إضعافها و منعها من التوسّع بالرغم من الضعف الذي أصاب الخلافة العثمانية ككلّ و ولاية مصر على وجه الخصوص حيث انهارت هذه الدولة سنة 1891.

رغم أن العلاقات السعودية الإيرانية بدأت بشكل رسمي في العام 1929 ميلادي، إلا أنها قبل ذلك التاريخ كانت موجودة بشكل أو آخر. ويطراً عليها التوتر والعداء حيناً والتقارب والمجاملات أحياناً آخر.

السعودية وإيران تعتبران الوريثان الشرعيان للخلاف التاريخي بين الدولة الصفوية الشيعية والدولة السنية العثمانية. فقد خرجت تركيا من دائرة الصراع في المنطقة بعد

⁴ إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة 6
2010. 256.

سقوط دولة الخلافة وتولت السعودية المملكة العربية السنية الناشئة دفة إدارة الصراع التاريخي مع الفرس وتمايزت معالم هذا الصراع الدائم بين السياسة والدين والمذهب والنفوذ الاقتصادي والعسكري في دول الجوار.

المطلب الثاني: العلاقات الثنائية من نشأة الدولة السعودية إلى غاية 1979.

الجدير بالذكر أن الأعوام التي اتسمت فيهما العلاقة السعودية الإيرانية بالرسمية بين نظامين ملكيين هي الأعوام من العام 1927 تاريخ تأسيس المملكة العربية السعودية إلى العام 1979 تاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية. وقد حكم المملكة العربية السعودية في هذه الفترة أربع ملوك من آل سعود هم الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود وأبنائه الملك سعود والملك فيصل والملك خالد آل سعود، بينما حكم إيران ملكان من أسرة البهلوي هم الشاه رضا بهلوي وابنه الشاه محمد رضا بهلوي الذي انتهى حكمه بالثورة الإسلامية الإيرانية.

خلال حكم الشاه رضا بهلوي كانت جوازات السفر الإيرانية تحمل عبارة "يسمح لحامل هذا الجواز بزيارة جميع الدول ما عدا الحجاز" واتسمت العلاقة في تلك الفترة بالانقطاع وعدم التواصل، وفي عام 1929 وبعد تأسيس المملكة العربية السعودية تم توقيع معاهدة صداقة مع إيران ليتبعها بعد عام واحد افتتاح أول سفارة إيرانية في السعودية في مدينة جدة واكتفى البلدان بالتمثيل الدبلوماسي الأدنى، والاتفاق على عدم الاعتداء رغم رغبة السعودية بقيام تحالف بين البلدين لكن طهران لم تكن ترغب بذلك.⁵

بذل الملك المؤسس في السعودية جهده في تطوير العلاقة مع إيران فأرسل في عام 1932 ميلادي وفدا رسميا برئاسة الأمير فيصل الذي كان نائبه على الحجاز إلى

⁵ المرجع نفسه، ص.352

طهران في أول زيارة رسمية سعودية إلى إيران، ولم تقم إيران بإرسال أي وفد سعودي لزيارة السعودية ردا على زيارة الأمير فيصل وبقيت العلاقة الرسمية في حدها الأدنى طيلة فترة حكم الشاه رضا البهلوي حتى احتل الحلفاء إيران عام 1941 ليتنازل الشاه عن حكمه مرغما لابنه الشاب محمد رضا البهلوي.⁶

توترات متلاحقة:

في نهاية العام 1943 ميلادي ظهرت أول أزمة دبلوماسية وسياسية بين المملكتين، فقد اعتقلت الشرطة السعودية أحد الحجاج الإيرانيين داخل الحرم المكي وهو يلقي القاذورات على الكعبة الشريفة ويشتم الرسول والصحابة عليهم الصلاة والسلام، السلطات السعودية قالت إن الرجل اعترف بذنبه وأقيم الحد عليه بالإعدام، بينما جاءت ردت الفعل الإيرانية غاضبة ومتهمة السلطات السعودية بالتشدد وان الرجل أصيب بالدوار أثناء الطواف مما أدى به إلى الاستفراغ قرب الكعبة، أرسلت إيران إلى السعودية بشكل رسمي "إن السفارة تحتفظ بكامل حق الدولة الإيرانية فيما يتعلق بهذا الحادث المؤسف وما يتعلق بكل ما يترتب عليه من نتائج"، نتيجة هذه الحادثة قام البلدين باستدعاء ممثليهم لدى الطرفين وقطعت العلاقات الدبلوماسية بشكل رسمي عام 1944 وأعيدت بعد عامين بوساطة عربية.⁷

في العام 1950 كانت إيران من أول الدول التي اعترفت بالكيان الإسرائيلي وكان ذلك سببا لخلاف آخر بين إيران والسعودية حيث كانت الصحف الإيرانية تشجع يهود إيران على الهجرة لإسرائيل، لكن في العام 1952 قامت ثور الضباط الأحرار في مصر لتسقط حكم الملك فاروق مما اشعر إيران والسعودية بخطر الانقلابات التي تهدد الأنظمة الملكية في المنطقة، وفي العام 1953 توفي الملك المؤسس في

⁶ المرجع نفسه، ص.260

⁷ عبد الحكيم الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية و أثرها على دول الخليج، الرياض، دار العبيكان،

السعودية الملك عبد العزيز آل سعود ليخلفه ابنه وولي عهده الأمير سعود بن عبد العزيز آل سعود، وبعد تولي الملك سعود الحكم وفي العام 1955 ميلادي وجهت إيران دعوة رسمية للملك الجديد لزيارة إيران في زيارة ملكية هي الأولى بين البلدين، قام الملك سعود بتلبية دعوة شاه إيران فقام بزيارة طهران فاستقبله الشاه وحشود كبيرة في طهران، وبعد عودة الملك سعود من إيران تم دعوة الشاه لزيارة المملكة فقام الشاه بتلبية الدعوة وحضر إلى السعودية فاستقبله الملك سعود وحضرا معا عرضا عسكريا في الرياض فيما اعتبر توثيقا للعلاقة بين المملكتين.⁸

لم تتقضي زيارة الملكين لبعضهما حتى عادت العلاقات للتوتر مجددا، حيث صرح الشاه محمد بهلوي لصحيفة أمريكية في لقاء معه انه مستاء من رؤية معاملة الملك لخدمه وقال انه شاهد العبيد يركعون للملك على ركبهم وانه كملك لا يمكن أن يتصرف بتلك الطريقة، اعتبرت السعودية تصريحات الشاه إهانة للملك والمملكة، إضافة إلى إصرار إيران على تسمية المسطح المائي بينها وبين الدول العربية بالخليج الفارسي بينما تسميه الدول العربية الخليج العربي، فأصدر الملك سعود قرارا بمنع دخول الإيرانيين والبحرينيين من أصول إيرانية للمملكة.

تعاون في وجه عدو مشترك:

في عام 1957 ميلادي قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة للسعودية في محاولة لإعادة العلاقات، وقام بزيارة مكة والمدينة لأداء فريضة الحج، ورغم علمانيته إلا أنه حرص على إظهار صورته يبكي عند قبور آل البيت.⁹

كان الهدف من الزيارة توحيد الجهود الإيرانية السعودية ضد عبد الناصر وإيقاف تصدير الثورة المصرية إلى ممالك المنطقة، فاعتبر الشاه الملك فيصل القائد العربي

⁸ المرجع نفسه، ص.262

⁹

الوحيد القادر على التصدي لعبد الناصر وصرح بذلك معلنا استعداداه للتعاون ضد جنون عبد الناصر.¹⁰

في سبتمبر 1962م، دخلت القوات المصرية اليمن فاستنفرت السعودية وإيران لمواجهة الخطر القادم من عبد الناصر، فأعلنت إيران عن تجهيز قوات للتوجه للسعودية لحماية حدودها الجنوبية من العدوان المصري السافر، وصل عدد القوات المصرية في اليمن 55 ألف جندي وبدأت الطائرات المصرية بقصف مطار ومستشفى أبها وخشي الشاه على سقوط اليمن؛ ومع حرب عبد الناصر الإعلامية على السعودية وتشكيل الأمراء الأحرار، خشي الشاه على سيطرة عبد الناصر على السعودية الغنية بالنفط أيضا فقرر مواجهته بأي ثمن ودعم السعوديين.¹¹

وبسبب حوادث لجوء بعض الطيارين السعوديين إلى مصر بسبب رفضهم قصف المواقع المصرية في اليمن، أقنع الشاه الملك حسين ملك الأردن بإرسال طياريه لضرب قوات عبد الناصر في اليمن، فذهب وفد عسكري أردني إلى السعودية للاتفاق على تفاصيل الضربة الجوية التي سيقوم بها طيارون أردنيون ضد المواقع المصرية في اليمن، وقامت إيران بتقديم الدعم المالي لتمويل العملية العسكرية فقد وجد الشاه محمد رضا بهلوي أنه يجب عليه دعم الإمام محمد البدر حميد الدين الشيعي اليزيدي الذي تدعمه السعودية.¹²

قرر عبد الناصر نقل المعركة إلى السعودية فأرسل طائراته إلى أبها وخميس مشيط ونجران وجازان لقصف أي قوات سعودية والقضاء عليها، كما بعث مجموعات مقاتلة إلى داخل الأراضي السعودية لزراعة الأمن واغتيال الملك فيصل.

10 نفسه، ص.265

2012/05/02

11 محمد شوقي السيد "آثار و نتائج حرب اليمن 1962"

12

عام 1965 قام الملك فيصل بزيارة إلى إيران بهدف توثيق التنسيق والتعاون العسكري في وجه عبد الناصر والشيوعيين. عام 1966 قام عمر السقاف وزير الدولة للشؤون الخارجية في السعودية بزيارة طهران.¹³

و في عام 1967 سحبت مصر قواتها من اليمن بالتنسيق مع السعودية بعد خسائر كبيرة بين جميع الأطراف المتقاتلة، واعتبر شاه إيران وملك السعودية ما حصل نصراً لهما، وهداً لطموحات عبد الناصر، وتمكيننا لحكمهما الملكي في إيران والسعودية.¹⁴

في عام 1968 عادت العلاقات الإيرانية السعودية إلى التوتر بسبب انسحاب البريطانيين من البحرين وزيارة الشيخ عيسى آل خليفة إلى السعودية، مما أدى إلى إلغاء زيارة مجدولة للشاه إلى السعودية لأن إيران رأت باستقبال الشيخ عيسى اعترافاً سعودياً بالدولة البحرينية الجديدة. هددت إيران بضم البحرين بالقوة العسكرية إلى أراضيها فرد الملك فيصل بأن أي هجوم على البحرين سيرد عليه من السعودية، وفي نهاية العام قام الشاه بزيارة السعودية في محاولة لرأب الصدع مجدداً مع إصرار الشاه في إيران على رفض استقلال البحرين وبقاء مقاعد البحرين في البرلمان الإيراني فارغة.¹⁵

في عام 1971 أعلنت البحرين استقلالها بدعم سعودي للشيخ عيسى آل الشيخ، فاعتبرت إيران هذا الإعلان تهديداً وتحدياً سعودياً لها، فقامت في شهر ديسمبر من

¹³ جيسي فيريس، " فيتنام مصر، ما الذي يجب أن تتعلمه مصر من حرب اليمن " : www.noonpost.net/content/6140، تاريخ الولوج: 05 أبريل 2015.

¹⁴

¹⁵

العام نفسه باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وفي حرب أكتوبر استعملت السعودية سلاح النفط في مساندة العرب في حربهم مع إسرائيل واحتجت إيران على استعمال النفط في السياسة، ورفضت طلبا سعوديا بإيقاف تزويد إسرائيل بالنفط الإيراني وإيقاف التعاملات التجارية والدبلوماسية مع إسرائيل، واستمر التوتر مع الشاه في إيران حتى وفاة الملك فيصل¹⁶.

تولي الملك خالد مقاليد الحكم في عام 1975م، فهدأت الخلافات بعض الشيء وكان هناك زيارات متبادلة بين الطرفين، وأجرت صحيفة عكاظ مقابلة صحفية مع الشاه في مايو من عام 1976م، وانتهت هذه الفترة من العلاقات السعودية الإيرانية في العام 1979م بسقوط حكم الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.¹⁷

المبحث الثاني: العلاقات بين البلدين بعد الثورة الإيرانية.

أدى وقوع الثورة الإسلامية الإيرانية ونجاحها إلى بداية جديدة في العلاقات الإيرانية السعودية، وقد كان لهذا الحدث أهميته الكبرى على المستوى الإيراني إلا أنه أدى إلى زعزعة الوضع في المنطقة، والجدير بالذكر أن إيران والمملكة العربية السعودية وقفنا في موقف واحد وجبهة واحدة أمام خطر الشيوعية الداهم، وكذلك أمام الحركات الراديكالية في المنطقة وذلك على الرغم من الخلافات الجذرية الموجودة بينهما في المجالات المختلفة، ولكن وقوع الثورة الإسلامية ونجاحها أظهر إلى حيز الوجود خطر نشر الإسلام السياسي وكذلك أدى إلى بروز الخلافات والتوترات

16

17

الإيرانية مع دول الخليج (الفارسي) وخصوصاً السعودية مما أدى بدوره إلى زعزعة التوازن في المنطقة.

المطلب الأول: العلاقات في الفترة الخمينية (1979-1989).

و لمعرفة جذور التناقض بين إيران والسعودية خصوصاً في عقد الثمانينيات فمن الضروري الإشارة إلى أهداف السياسة الخارجية للدولتين وأصولها ومبادئها التي تركز عليها، ويمكن توضيح أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في بدايات الثورة على النحو التالي:

1- السعي نحو إقامة الحكومة الإسلامية العالمية.

2- القضاء على التسلط والتأكيد على الحياد (لا للشرق ولا للغرب).

3- دعم المستضعفين والحركات التحررية.

4- نشر الإسلام والدعوة له خصوصاً مذهب الشيعة.

وتمثلت أصول وأهداف السياسة الخارجية السعودية في نفس الفترة فيما يلي:

1- الزعامة السياسية للعالم الإسلامي وخصوصاً العالم العربي.

2- توحيد العالم العربي.

3- الدعوة للمذهب الوهابي.

4- الحيلولة دون انتشار الثورة الإسلامية والمحافظة على الوضع الموجود في العالم الإسلامي.

وبالنظر إلى الأصول والأهداف المطروحة سابقاً لكنتا الدولتين فلم تتمكن المملكة العربية السعودية من مساومة الثورة الإسلامية الإيرانية والتي أرادت إحداث تغييرات واسعة النطاق على المستوى الإقليمي، ومن ناحية أخرى، بدأت إيران في حملاتها التبليغية للحكام العرب، وخصوصاً السعودية، وكانت تنتظر للسعودية على أنها دولة رجعية.¹⁸

مراحل تطور العلاقات الإيرانية - السعودية:

يمكن تقسيم مراحل تطور العلاقات الإيرانية - السعودية في الفترة التي تلت نجاح الثورة الإسلامية بشكل إجمالي إلى ثلاث مراحل:

1- مرحلة الصبر والانتظار (من يناير 1979 إلى 12 ديسمبر 1982):

في هذه المرحلة لم يكن للمملكة العربية السعودية سياسة فعلية تجاه إيران وكان المسئولون السعوديون يمتنعون عن الإدلاء بوجهات نظرهم الصريحة تجاه الثورة الإسلامية، وقد ركزوا جهدهم على دراسة القضايا الخلافية الإيرانية، وسعوا إلى إيجاد العوائق في طريق الثورة الإسلامية وذلك للحيلولة دون تصديرها إلى الدول العربية بشكل سري، وخلال هذه الأيام كان الصراع على أشده بين التيار الليبرالي والتيار أو الجناح الأصولي، ولو كان التيار الليبرالي قد فاز بالمنافسة لأدى ذلك إلى تقييد سياسة تصدير الثورة إلى البلدان المجاورة، وقد انتهجت السعودية في هذه الآونة سياسة الصبر تجاه إيران لحين انتصار أي من الجناحين فنتمكن من تحديد سياستها نحوه.¹⁹

¹⁸ عبد الحكيم الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص.123

¹⁹ 126.

ومع وصول التيار الأصولي إلى سدة الحكم وتغلبه على التيار الليبرالي اتبع سياسات راديكالية ثورية وأكد على سياسة تصدير الثورة، وأسس مكتب الجبهة التحررية لشبه الجزيرة العربية، وعقد اجتماعاً للحركات التحررية في طهران مما أدى بالسعودية إلى الوقوف موقف الداعم للعراق خلال الحرب العراقية الإيرانية، وفي نهاية المطاف أدى ذلك إلى بدء مسيرة جديدة في العلاقات السياسية بين الدولتين. وقد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي في هذه المرحلة بمساعي من السعودية ليضم 6 دول خليجية هي: السعودية وقطر والبحرين وعمان والإمارات والكويت. وكانت السعودية تستهدف من وراء تأسيس مجلس التعاون الخليجي إقامة سد دفاعي في مواجهة نفوذ الثورة الإسلامية الإيرانية في المنطقة، وقمع الحركات التحررية ومكافحة الأصولية الإسلامية وتوسيع النفوذ السعودي في المنطقة، وذلك لتلافي الفراغ الناشئ عن غياب (شرطي إيران في المنطقة، ويقصد به الشاه حيث كان عميلاً للولايات المتحدة).²⁰

2- السياسة السعودية المزدوجة تجاه إيران من 1982 - 1986:

تمثل الجانب الإيجابي للسياسة السعودية تجاه إيران في هذه المرحلة في السماح للحجاج الإيرانيين بممارسة مراسم البراءة من المشركين والسعي في الوساطة لحل الأزمة العراقية الإيرانية، وتمثل الجانب السلبي في قمع البوليس السعودي للحجاج الإيرانيين، ومنح المساعدات المالية والسياسية والمعلوماتية والعسكرية للحكومة العراقية في حربها ضد إيران. ومن ناحية أخرى، اتخذت إيران موقفاً متشدداً تجاه السعودية وقد تسنى لها ذلك بفعل الانتصارات التي حققتها إيران وبفعل تحقيقها للاستقرار الداخلي.²¹

129.

20

21

وقد قامت إيران بعمل دعاية معادية للعرب بشكل واسع النطاق في هذه المرحلة، واعترضت على مساعدة العرب للعراق، وقامت بتهديدهم بأنه في حالة ما تأكد لها دعمهم للعراق فإنها سوف تمد جبهة الحرب إليهم، وقد ظهر هذا التهديد في خطبة للإمام خامنئي والذي كان وقتها رئيساً للجمهورية، فقد قال: "لقد أردنا من مجلس التعاون الخليجي الضغط على العراق لإيقاف اشتعال الحرب، وإذا لم يستجب العراق لهذا الطلب فليوقفوا (أي الدول العربية) دعمهم للعراق فنحن لم نحاربهم.. أما إذا ساعدوا العراق فبالطبع لن نتجاهل ذلك"، وقد أكد رئيس الوزراء الإيراني في ذلك الوقت على أن السياسة الإيرانية تركز على المعاملة بالمثل وأن إيران قد أخطرت دول مجلس التعاون الخليجي بألا يربطوا مصيرهم بمصير صدم حسين، والآآن نحن نعيد توجيه هذا الإخطار".²²

وفي المقابل: أكد وزير الخارجية السعودي خلال لقاء له مع إحدى المحطات التلفيزيونية على خطورة توسيع الحرب العراقية - الإيرانية، وأكد على أن حكومته وحكومة البحرين والكويت سيساعدن على إطفاء نار تلك الحرب.²³

وفي شهر يوليو 1986 قام وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بزيارة لإيران تبادل فيها وجهات النظر حول مختلف القضايا منها: الحج، والحرب العراقية - الإيرانية، والأوبك مع المسؤولين الإيرانيين، وفي نفس العام قام د. علي ولاياتي وزير الخارجية الإيراني في ذلك الوقت بزيارة للسعودية، وكانت مساعي المملكة العربية السعودية تتلخص في حل القضايا موضع الخلاف وخصوصاً إنهاء الحرب العراقية

²² محمد حسنين هيكل، حرب الخليج : أوام القوة و النصر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1992

142.

²³ المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الإيرانية، والحيلولة دون انتشار تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية، ولكن تلك المباحثات لم تسفر عن شيء.²⁴

وعقب ذلك اتخذت السعودية سياسة جديدة تجاه إيران فاتجهت إلى الدعم الكامل للعراق، وفي هذا الإطار كانت السعودية تبيع يومياً لحساب العراق 280 ألف برميل نفط في المنطقة المحايدة (بين العراق والسعودية)، وقد تعهدت بدفع جزء من قيمة مشتريات الأسلحة العراقية، وكذلك وضعت عدداً من موانئها ومطاراتها تحت تصرف العراق وذلك لنقل البضائع والمعدات العسكرية، هذا بالإضافة إلى تزويده بالمعلومات والاستخبارات الضرورية.²⁵

3- مرحلة قطع العلاقات (من أواخر 1986 حتى 1998)

وقد توترت علاقات الدولتين بعد قيام القوات الأمنية السعودية في (30 / 7 / 1988) بقتل 400 حاج إيراني، واعتبر الإمام الخميني وقتها إسلام السعودية إسلام على الطريقة الأمريكية، وقال: "إذا أغضضنا الطرف عن جرائم صدام فجرم آل سعود بخصوص قتل الحجاج الإيرانيين لا يمكن العفو عنه". وقد أعلنت السعودية بعد تلك الحوادث أن إيران استهدفت من خلالها السيطرة على المسجد الحرام، والإخلال بمراسم الحج وإعلان الحكومة الإسلامية في الحجاز.²⁶

وأشارت خلال إثبات اتهاماتها إلى اكتشافها لمواد متفجرة مع الحجاج الإيرانيين. وبكل تأكيد فإيران تنسب هذه الحوادث إلى مجموعة المهدي الهاشمي، وعلى أية حالة فقد تمكنت السعودية بهذا الكلام من الحصول على دعم منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد تم الهجوم على سفارة السعودية في طهران بعد هذه الحوادث، وفي

24

25 عبد المنعم منيب، "الحج و السياسة: ما هو جوهر الخلافات الإيرانية السعودية"، الأمة اليوم، 26 2009.
26 المرجع نفسه.

منتصف شهر مايو 1989 بادرت السعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية بإيران بشكل كلي، وأخرجت الدبلوماسيين الإيرانيين من أراضيها، واستمر هذا الوضع عامين حرم خلالها الإيرانيون من المشاركة في مراسم الحج. ويمكن توضيح أهم الأسباب التي أدت إلى قطع الدولتين لعلاقتها كما يلي:

1- المؤامرة النفطية السعودية ضد إيران: فقد سعت السعودية في الجلسة الـ67 للأوبك عام 1985 إلى خفض قيمة سعر البترول وتوجيه ضربة لإيران، وقد أقر هذا المشروع على الرغم من المعارضة الإيرانية، وفي هذا الإطار أغرقت السعودية وسائر دول الخليج الأسواق بالنفط حتى وصل سعره إلى أدنى سعر وصل إليه في تاريخه.²⁷

2- أدت الانتصارات المتلاحقة لإيران في حربها ضد العراق وخصوصاً فتح الفاو إلى قلق العرب من القوة الإيرانية؛ ولذا صمموا على إضعاف إيران.

3- انتقاد الملك فهد لمشروعية لمراسم البراءة من المشركين.

4- المساعدات المالية والعسكرية والسياسية التي قدمتها السعودية للعراق في حربها ضد إيران، وقد ووجهت بانتقادات شديدة من مسئولى الجمهورية الإسلامية.

5- القتل العام للحجاج الإيرانيين عام 88 ومنع الحجاج الإيرانيين من مسيرات البراءة من المشركين والتي أدت إلى خوف العرب من الإيرانيين وبالتالي إشعال نار الخلافات بين الطرفين.²⁸

27 " : تاريخ طويل من التجارب " :
28 www.aawsat.com/home/article/239746 تاريخ الولوج 12 / 05 / 2015

المطلب الثاني: العلاقات الثنائية في فترة الرئيس محمد خاتمي.

مع بداية فترة رئاسة خاتمي لإيران بزغ عهد جديد في العلاقات الخارجية الإيرانية يسمى عهد الانفراج السياسي يعطي أولوية لانفراج العلاقات الخارجية الإيرانية مع جيرانها من دول المنطقة، وتعتبر إيران أن مفتاح هذه الانفراجة هو تحسن العلاقات الإيرانية مع السعودية، فهي الوحيدة التي تملك إعطاء الضوء الأخضر لباقي دول الخليج لتحسين علاقاتها مع إيران، ومن ثم أصبح الهدف الأساسي للعلاقات الخارجية الإيرانية هو دعم العلاقات مع السعودية لما لهذه الأخيرة من وضعية خاصة في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي وهو ما ثبت صحته بعد أن تمكنت إيران من تحقيق هدفها منذ ثلاث سنوات هي عمر العلاقات السعودية الإيرانية في عهد خاتمي والذي استطاع وصلها بعد قطيعة دامت أكثر من عقدين من الزمان، وبتقييم نتائج هذه العلاقات نجد أنها أسفرت بدورها عن تغييرات في الترتيبات الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة وهو ما أدى أيضاً إلى خلق نوع من التعاون والتضامن على المستوى الاقتصادي والتجاري والثقافي على المنطقة.²⁹

وقد انعكست هذه التحولات والتطورات على مواقف الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ونقصد هنا بالتحديد السعودية وإيران حيث اتحدت مواقفهم تجاه الإجراءات والترتيبات الواجب تبنيتها للحفاظ على أسعار النفط في المستوى المطلوب طبقاً ومصالحهما، كما زالت أسباب الخلاف التي قد تؤدي إلى تهديد أمن المنطقة أو نشوب نزاع فيما بين الدولتين، وتطابقت وجهات نظرهما فيما يتعلق بضرورة العمل على الحد من تواجد القوات الأجنبية في المنطقة.³⁰

²⁹ كيهان برزيجار، " سياسة خاتمي الخارجية و العلاقات الإيرانية السعودية"، ملفات إيرانية، العدد 2

2، خريف 2000. 256.

30

وحدث تقارب في وجهات النظر تجاه عملية السلام والصراع العربي الإسرائيلي والأزمة الأفغانية وبالمثل تجاه الأزمة في العراق والعمل على إزالة أسباب عدم الثقة بين دول المنطقة. ولكن إلى أي مدى يمكن زيادة مساحة العلاقات الإيرانية السعودية وفي أي المجالات؟ وما هي انعكاسات التوسع في تلك العلاقات على المستوى الإقليمي والدولي وبالطبع العالم الإسلامي أيضاً؟

هذا السؤال حاول الساسة الإيرانيون الإجابة عليه ومن ثم تحقيقه من خلال الأخذ بالأسباب التي أدت إلى توتر العلاقات الإيرانية السعودية ثم تحديد أفضل السبل لتحسين هذه العلاقات ودعمها وذلك بالعمل على إزالة تلك الأسباب وإحلال إستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية تحقق هذه الغاية.

وبعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية وما تبعها من قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بداية مرحلة جديدة في العلاقات الإيرانية السعودية تتسم بالتوتر الشديد، وهو على عكس ما توقعه الإيرانيون بأن تكون مرحلة جديدة نحو علاقات أقوى مع السعودية حيث بدأت الدول العربية وخاصة الخليجية التي اتخذت موقفاً متضامناً مع نظام الشاه رضا بهلوي للوقوف ضد المد الشيوعي في المنطقة، ترى ضرورة الوقوف في وجه النظام الإيراني الإسلامي الجديد خوفاً من انتشار مد الإسلام السياسي الذي قد يهدد النظم السياسية القائمة وخاصة في منطقة الخليج، وكانت أكثر الدول تخوفاً من هذا الاتجاه الجديد هي السعودية وازدادت فجوة الخلاف والشقاق نتيجة لعدد من العوامل الأخرى، منها:

. تصدر المذهب الشيعي بكل أبعاده الدينية والسياسية كافة السياسات المتعلقة بكل المجالات والمؤسسة الحكومية الإيرانية وهو ما يناقض المذهب السني الذي تتبناه

السعودية مما أدى إلى نوع من المراجعة والتحدي بين الإيديولوجيتين والتشكيك في شرعية النظامين.³¹

. أثرت رغبة إيران في تصدير ثورتها خارج حدودها مزيداً من المخاوف لدى السعودية وجعلتها تتخذ موقف الدفاع والهجوم في الوقت نفسه من إيران وتوجهاتها السياسية الإسلامية.

. دعم السعودية للعراق في حربها ضد إيران سواء على المستوى المادي أو المعنوي مما زاد من حجم الفجوة بين كل من إيران والسعودية.

. الدور الذي لعبته القوى العظمى بما فيها الولايات المتحدة في زيادة العداء تجاه إيران وذلك بالترويج المستمر لاعتبار إيران مصدر تهديد لأمن واستقرار الخليج العربي.

كل هذه الأسباب أدت إلى حالة من التوتر وعدم الثقة في العلاقات الإيرانية السعودية.

إلا أنه خلال الفترة ما بين 1988-1991 طرأت بعض التغييرات على الساحة الإقليمية والدولية كان لها تأثير على السياسة الخارجية الإيرانية، منها وفاة الإمام الخميني ونهاية الحرب الباردة والغزو العراقي للكويت وانهيار الاتحاد السوفيتي، وإثر هذه التغييرات بدأت العلاقات الإيرانية السعودية تشهد تحولاً ملحوظاً من المواجهة على المستوى الإيديولوجي يصل إلى حد الحرب الخفية بينهما إلى حالة من السلام النسبي وعند هذا المنعطف بدأت تظهر مؤشرات جديدة لتحسن العلاقات بين الدولتين، خاصة مع اتخاذ إيران خطوات إيجابية نحو دعم الروابط مع السعودية.

إلا أن هذا التقارب لا ينفى بعض الجوانب السلبية لهذه الأحداث الإقليمية والعالمية حيث أثار انهيار الاتحاد السوفيتي مخاوف إيران من اختلال توازن القوى في المنطقة وهو ما أدى إلى زيادة تحديات الاستقرار والأمن بالمنطقة وذلك نتيجة لتغير هيكل النظام العالمي وما يتبعه من اختلال معادلات الاستقرار الأمني والسياسي بمنطقة الخليج لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، حيث أصبح ولأول مرة في استطاعة الولايات المتحدة فرض هيمنتها الكاملة وبلا منازع على منطقة الخليج، بينما فقدت دول أخرى في المنطقة مثل العراق وسوريا حليفها على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري ونقصد هنا بالطبع الاتحاد السوفيتي، فحتى بالنسبة للدول العربية المعتدلة كانت تعتبر موسكو أحد عوالم الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، وهو نفس الأمر بالنسبة لإيران التي اعتبرت أنه بانتهاء الاتحاد السوفيتي فقدت إيران ورقة رابحة كانت تستخدمها لردع محاولات الغرب لفرض هيمنته السياسية والاقتصادية والعسكرية في الخليج العربي، وفي ظل معطيات الواقع السياسي الدولي الجديد وجدت إيران نفسها تحل محل الاتحاد السوفيتي الذي كان يعتبر مصدر خطر على دول الخليج لتصبح هي الخطر الحقيقي الذي يهدد مصالح الغرب في الخليج العربي، وهو ما تزامن مع قيام العراق بغزو الكويت عام 1990 الذي اتخذته الولايات المتحدة ذريعة لكي تثبت أقدامها بشكل عملي في المنطقة من خلال تأكيد وجودها العسكري في الخليج لعربي وهنا أدركت إيران أنها يجب أن تفصح عن موقفها تجاه محاولات الغرب الشرسة لعزلها عن باقي دول الخليج بأن أعلنت في البداية أنها دولة مستقلة ترفض فرض الولايات المتحدة سياستها عليها لتعود الولايات المتحدة لنفس اللعبة وهي اعتبار إيران مصدر خطر على الأمن والاستقرار بالمنطقة، وفي الوقت نفسه تمارس ضغوطاً شديدة بهدف إحداث تغييرات هيكلية في هذه الدول التي ترفض الإدعان لمطالبها.

وفي الوقت نفسه فإن الدول التي ترى ضرورة تدخل الولايات المتحدة عسكرياً لحفظ أمن الخليج وذلك في أعقاب الغزو العراقي للكويت، عليها في هذه الحالة أن تلعب دوراً جديداً من شأنه تنفيذ وترسيخ السياسات والبرامج الأمريكية الجديدة في المنطقة، وبالطبع جاءت السعودية على رأس هذه الدول الخليجية على اعتبار أن لها دوراً قيادياً في المنطقة، ونتيجة لهذه التطورات ازدادت الفجوة بين إيران والسعودية وهو ما اتضح من خلال التنافس الشديد على المستوى الأيديولوجي والاقتصادي والسياسي، فكل منهما تسعى إلى تثبيت أقدامها وترسيخ سياساتها على المستوى الإقليمي حيث بدت هذه المنافسة على اختلاف أنواعها أكثر وضوحاً في كل من أفغانستان ودول وسط آسيا والقوقاز والخليج العربي أملاً في أن تتمكن كل منهما في الحد من انتشار نفوذ الأخرى في تلك الدول.

ففي جمهوريات وسط آسيا والقوقاز قامت السعودية بمحاولات كثيرة لنشر المذهب الوهابي بهدف مقاومة وتقويض انتشار الثقافة الإيرانية المهيمنة في هذه الدول فراحت تجزل العطاء لهؤلاء الذين يروجون للمذهب الوهابي مستغلة الوضع الاقتصادي المتردي في هذه الدول، كما ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث قامت بمساندة شعوب تلك المنطقة سواء مادياً أو سياسياً على الأخص المتحدثة باللغة التركية في مواجهة الشعوب التي تتحدث الفارسية وعملت على دعم علاقاتها بها. وعلى الجانب الآخر تبنت السعودية سياسة الاحتواء مع أفغانستان لتقوض نفوذ إيران فيها، حيث قامت السعودية ببناء مئات من المعاهد الدينية في باكستان خصصت لأبناء اللاجئين الأفغان وتكفلت بمصاريف تعليمهم.

ولكن الأهم من ذلك كله الدور الذي لعبته السعودية في زيادة حالة التوتر بين إيران ودولة الإمارات العربية حول جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى، وأصبح جلياً بالنسبة لإيران أن استمرار هذه الحالة من عدم الثقة والتوتر في العلاقات الإيرانية

السعودية والخليجية بشكل عام أمر يضر بمصالحها وبمصالح جميع الأطراف، وساعد على تعاظم هذا الإحساس نتائج الحرب الإيرانية العراقية الطاحنة مثل الأزمة الاقتصادية التي عانت منها إيران بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة منذ أزمة الرهائن الأمريكيين.

ومن جانب آخر بدأ نظام عالمي جديد في الظهور عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وما تلاه من الاتجاه نحو عملية العولمة مما جعل النخبة السياسية الإيرانية تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية والسياسية حتى توصلت إلى ضرورة تبني برنامج إصلاح اقتصادي من أجل إصلاح الموقف الداخلي أولاً وإعادة بناء البلاد على المستوى الاقتصادي وهو ما تزامن مع إعادة النظر في سياستها الخارجية والتي اعتمدت بالأساس على ضرورة احترام الترتيبات الإقليمية والامتناع عن القيام بأية إجراءات مثيرة للشك أو الخلاف مع جيرانها وهو ما تبلور في تبنيها " سياسة التوافق " حيث بات من الواضح أن إحداث هذه التغييرات على المستوى المحلي والخارجي هو الأنسب للاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول العالمي نحو العولمة والحفاظ على المصالح القومية في نفس الوقت.

وكان الرئيس خاتمي قد أوضح مبادئ جديدة للسياسة الخارجية الإيرانية هي :

1. الحفاظ على الكرامة وتحري الحكمة والتعقل.

2. انفراج العلاقات الخارجية.

3. الحوار بين الحضارات.

وكان أهم هذه المبادئ هي سياسة الانفراج التي تحتوي في طياتها على المبدأين الآخرين، والمقصود بسياسة الانفراج هو العمل على ترسيخ إجراءات بناء الثقة بين إيران وشعوب المنطقة وتجنب أي شكل من أشكال المواجهة والخلاف مع جيرانها،

وهو ما يعني إدراك الواقع السياسي الدولي ومحاولة الحفاظ على الأمن والمصالح القومية من خلال نظرة واقعية، لذا أعلن الرئيس خاتمي أن هدف سياسة الانفراج هو الحفاظ على استقرار الأمن القومي ودعمه ولكن دون تجاهل مواطن الخطر، وبذلك يصبح هدف سياسة الانفراج ليس فقط ترسيخ الممارسات الديمقراطية على مستوى السياسة الداخلية والمجتمع الإيراني بل ودعوة العالم إلى إقامة السلام العالمي على أساس من العدل والمساواة والابتعاد عن اللجوء للعنف والقوة في العلاقات الدولية، وهنا يلعب مبدأ إقامة الحوار بين الحضارات دوراً هاماً في تجنب اللجوء إلى العنف والقوة لحل النزعات بين الدول، وبالتالي يصبح عنصراً أساسياً في تطبيق سياسة الانفراج، والحوار بين الحضارات يدعو إلى قبول نماذج ومناهج سلمية مختلفة لحل الخلافات بدلاً لنموذج المواجهة، كما يدعو إلى ضرورة التخلي عن نظرية صراع الحضارات والترحيب بمبدأ الحوار بين الأديان والثقافات والتسامح والتعاون على مستوى العلاقات الخارجية، فهناك تداخل وعلاقات متبادلة بين المجتمعات والثقافات وحتى بين الاقتصاديات المختلفة، وهذا الحوار لن يقوم سوى بإقامة علاقات يسودها الود والتقارب بين البلاد. وفي إطار هذه السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة بدت الملامح الإيرانية الإيجابية الجديدة أكثر وضوحاً والتي جعلتها تبدو دولة أكثر ديناميكية عن ذي قبل وأكثر مصداقية، وكانت تلك المرحلة الجديدة من السياسة الخارجية الإيرانية فرصة عظيمة لعدد كبير من الدول اغتتمتها من أجل إقامة جسور المودة مرة أخرى مع إيران، وفي نفس الوقت قامت إيران باستغلال هذه الفرصة من أجل إقامة علاقات تعاون على مختلف المستويات سواء كانت اقتصادية أو تجارية أو ثقافية أو سياسية.

وبالفعل أثبتت هذه السياسة فاعليتها في تحسين علاقات إيران بأهم دولة في المنطقة وهي السعودية ونجم عنها تطورات إيجابية على المستوى الاقتصادي والثقافي

والسياسي والأمني وكانت هناك فرص عديدة انتهزتها إيران في دعم علاقاتها مع السعودية وأهمها كان لقاءهما في إطار قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الثامن التي حضرها رؤساء الدول والتي عقدت في طهران عام 1997، حيث حضرها وفد سعودي رفيع المستوى وهو ما اعتبر فصل جديد أكثر إشراقاً في العلاقات الإيرانية . السعودية ومعظم دول الخليج أيضاً. وأعقب هذا اللقاء دعم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية بين الدولتين وكان خير دليل على هذا التقارب ما أعلنه ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بأن إيران والسعودية قد قطعنا شوطاً طويلاً نحو تحقيق تقارب في وجهات النظر والمواقف الإيرانية السعودية، وأكد الأمير عبد الله على ضرورة العمل على إزالة جميع العقبات التي تقف في طريق التعاون مع إيران مع فتح آفاق أكبر وأوسع نحو مستقبل أفضل.

وكانت علامات التحسن في العلاقات الإيرانية السعودية قد ترجمت في مزيد من التعاون على المستوى الاقتصادي والتجاري وإن كان المحللون السياسيون يعتبرون البداية الحقيقية لعهد جديد من العلاقات الإيرانية السعودية في زيارة هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام للملكة السعودية في بداية عام 1998، حيث تم خلال هذه الزيارة إبرام عدد من اتفاقيات التعاون التجارية والاقتصادية والاستثمارية والفنية والأكاديمية والتعليمية والثقافية والرياضية وقعها وزراء خارجية الدولتين، وعقب ذلك توصلت الدولتان إلى صيغة تفاهم حول إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة تحت رئاسة وزراء التجارة لكلتا الدولتين

المطلب الثالث: العلاقات الثنائية في عهد أحمدى نجاد.

وإذا كانت المرحلتان السابقتان قد شكلتا انقلابا في طبيعة العلاقات فقد شكل مجيء محمود أحمدى نجاد رئيسا لإيران في انتخابات 2006 انقلابا آخر عاد بفكرة الثورة من جديد لدرجة أن البعض اعتبر أن فترة رفسنجاني وخاتمي كانت استثناء في تلك العلاقة.

فالوضع في علاقة البلدين في عهد نجاد يتشابه مع مرحلة الخميني، ويزيد في درجة توحيدها انفجار بعض الملفات الساخنة والمتمثلة في الشحن الطائفي الموجود في المنطقة، والبرنامج النووي الإيراني الذي يلقي بظلاله الأمنية على دول الخليج، وكذلك الدور الإقليمي الذي تلعبه إيران في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، وأيضا الوجود العسكري الأجنبي في الخليج الذي يثير هواجس إيران إزاء ملفها النووي.

وقد بدت إرهابات ذلك التباعد في التحرك السعودي المضاد لمواجهة الدور الإيراني في المنطقة وتخلت الرياض عن دبلوماسية الكواليس إلى التحرك العلني للعب دور مهم في إعادة تشكيل خريطة الصراعات في المنطقة.

ففي الملف العراقي وجهت السعودية تحذيرا غير مباشر إلى إيران للتخلي عن ما وصفته بجهود إيرانية لنشر المذهب الشيعي في العالم العربي الذي تسوده الغالبية السنية، واحتضنت لقاء جمع علماء السنة في العراق. كما أنها ترصد بعين مفتوحة تطورات ذلك الملف وانعكاساته الداخلية على الشيعة في السعودية.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد وجهت السعودية رسالة تحذير قوية على لسان

الملك عبد الله بأن "قضية فلسطين المفروض أن يحلها العرب وليس سواهم" ولعل احتضان السعودية لحوار فتح وحماس في مكة يوم 7 فبراير/شباط 2007 هو خطوة استباقية في هذا الإطار لقطع الطريق أمام الضغوط الإيرانية في هذه القضية³².

وفي لبنان تتجه السعودية إلى الحوار مع إيران لحل الأزمة هناك خصوصاً بعدما كثرت الحديث عن الصراع المذهبي هو سبب الأزمة وأفرزت فريقين رئيسيين أحدهما يطلق عليه قوى الرابع عشر من آذار والآخر قوى الثامن من آذار ومازال التصعيد مستمرا في هذه القضية.

ولم تخف السعودية مخاوفها إزاء البرنامج النووي الإيراني رغم المحاولات الإيرانية الرسمية لطمأنة الرياض، ومرة أخرى تحذر السعودية إيران من أن الكل سيدفع الثمن، وإذا كانت السعودية لا تمنع كدولة خليجية في امتلاك إيران برنامجا نوويا سلميا فإن لديها مخاوف معلنة من أن يصبح هذا البرنامج للتسلح العسكري، وهو ما يعني بروز قوة إقليمية نووية جديدة.

فالعلاقات السعودية الإيرانية في هذا الوقت يحكمها العديد من الملفات الصعبة، وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي من الجانبين يركز على عموميات العلاقة والتعاون لما فيه مصلحة الأمة الإسلامية فإن هذا الخطاب لا يمكن أن يخفي التطورات الميدانية والتحركات الدبلوماسية على أرض الواقع، والتي قد تتذر بمواجهة أوسع إذا لجأت أميركا إلى آخر الخيارات مع إيران .

³² : "العلاقات السعودية الإيرانية... تقهقر بعد تقدم" الجزيرة. (2007/02 /14).

استنتاجات الفصل الأول:

من خلال ما سبق يمكننا القول أنّ العلاقات بين المملكة العربية السعودية و جمهورية إيران الإسلامية كانت تتميز في أغلب الأوقات بالتنافس الشديد و التوتر.

و ترجع أسباب هذا التوتر الدائم إلى طبيعة الدولتين و مرجعية كل واحدة منها فلمملكة العربية السعودية انتهجت منهاجاً سلفياً حرفياً منذ نشأة الدولة السعودية الأولى سنة 1744 من خلال التحالف التاريخي بين السلطة الزمنية المتمثلة في آل سعود و السلطة الروحية أو الدينية المتمثلة في محمد بن عبد الوهّاب و أبنائه من بعده.

و لقد أسست هذه العلاقة بين الأُسرتين إلى ظهور مرجعية منغلقة تنظر إلى بقية المذاهب و الطوائف بنظرة خاصة معتبرة إياها مذاهب مبتدعة في أحسن الأحوال أو مشرّكة في أسوأها.

و الشيء نفسه ينطبق على دولة إيران سليلة الثقافة الفارسية التي تبنت في مستهل القرن السادس عشر تصوراً شيعياً راديكالياً سمّي بالتشيع الصفوي.

و اعتبرت السعودية في فترات متقدمة بالورث الشرعي للخلافة الإسلامية السنية في مقابل التشيع الفارسي.

و وجدت هذه الخلافات و الأحقاد التاريخية مرتعا خصبا لها نجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 بقيادة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية روح الله الخميني.

و أدى تبني إيران لإيديولوجية راديكالية تدعو إلى تصدير إلى تصدير الثورة و
توظيف الطوائف الشيعية الموجودة في دول الخليج و العراق إلى بروز مخاوف
مشروعة جعلت دول الخليج تقف إلى جانب العراق ضد إيران في حربها التي امتدت
ثمانى سنوات أنهكت الدولتين اقتصاديا و بشريا.

و لم تكن الفترة التي تولى فيها الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي رئاسة
الجمهورية إلا فاصلا قصير و استثناء لا يخل بالقاعدة.

لتعود العلاقات بين الدولتين إلى سابق عهدها، بل تدخل في منعطف كارثي
بسبب الضعف الذي أصاب الجمهوريات التي تبنت نموذجا علمانيا و برزت على
أعقابها دول تبنت طرحا طائفيا و شجعت على نشره.

و مما زاد من حدة هذا الوضع هو فشل تجارب الانتقال الديمقراطي و الثورات
العربية، لتصبح السعودية و إيران الفاعلين الرئيسيين في المنطقة.

الفصل الثاني:

محدّات العضلة اليمنية.

الفصل الثاني: محددات المعضلة اليمنية

تعتبر دولة اليمن نموذجاً للدولة الهشة و المنكشفة و القابلة للتوظيف من قبل القوى الخارجية، و في هذا الفصل سندرس العوامل التي حولت اليمن إلى منطقة نفوذ سعودية و إيرانية من خلال فهم عوامل التاريخ و الجغرافيا و المجتمع.

المبحث الأول: دراسة العوامل الجغرافية و الاقتصادية.

و هنا نتناول العوامل الكامنة و المادية التي توضح لنا أهمية اليمن و حيويتها و العوامل التي توضح أسباب ضعفها و خضوعها للأطراف الخارجية.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي و التاريخي.

تقع دولة اليمن جنوب غرب شبه الجزيرة العربية في غربي آسيا. وهي تفصل بين السعودية (شمالاً) والبحر العربي وخليج عدن (جنوباً)، وتتوسط عُمان (شرقاً) والبحر الأحمر غرباً.

ويكتسب موقع اليمن بُعداً استراتيجياً نظراً لتواجد مضيق باب المندب ضمن مياهها الإقليمية (الجنوب الغربي). ويُعد المضيق المذكور من أهم الممرات المائية في العالم. وتقسمة جزيرة ميون، التابعة لمحافظة تعز اليمنية، إلى قسمين: "باب اسكندر" (المضيق الصغير) - "دقة المايون" (المضيق الكبير)، وهي بالتالي تتحكم بمدخل المضيق.³³

تاريخياً، اعتبر مضيق باب المندب بمثابة الشريان الرئيسي للتجارة في العالم القديم، وكانت القوافل اليمنية وحدها تدير دفة التجارة بين الشرق والغرب، وبفضل ذلك استطاعت الحكومات الحفاظ على مركزها بإبقاء البحر الأحمر مغلقاً والتحكم

بالموانئ البحرية. هذا الوضع فقدته اليمن في القرن الأول الميلادي بعد أن حولت معرفة "اتجاه الرياح الموسمية" طريق التجارة البحرية إلى المحيط الهندي، وفق ما يذكر الباحث اليمني عبدالملك العجري في كتابه "تأسيس الدولة الزيدية في اليمن".

لاحقاً، ظلّت أهمية باب المنذب محدودة حتى افتتاح قناة السويس عام 1869، ليتحول من تاريخه إلى ممر يربط المحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط عبر البحر الأحمر وقناة السويس. ويُعد اليوم من أهم ممرات النقل والمعابر على الطرق البحرية، بعد مضيق هرمز. وقد زادت أهمية مضيق باب المنذب مع ازدياد أهمية النفط الخليجي، فيقدّر عدد السفن وناقلات النفط العملاقة التي في الاتجاهين، بأكثر من 21 ألف قطعة بحرية سنوياً (57 قطعة يومياً).

ويؤثر المضيق من الناحية الأمنية و الاقتصادية على عدة دول: السعودية وجيبوتي ومصر والسودان وأثيوبيا و إريتريا. كما أن معركة النفوذ على مضيق هرمز، دفعت بالدول الإقليمية غيرها لبسط نفوذهم على باب المنذب، فالقوى الكبرى وحليفاتها عملت على إقامة قواعد عسكرية قربة وحوله، كما أن للكيان الصهيوني نفوذ فيه بالتنسيق مع جيبوتي و إثيوبيا.³⁴

ومما يُضاعف أهمية اليمن انتشار أكثر من 112 من جزرها البحرية على امتداد بحر العرب وخليج عدن، وأكثرها يقع في مياه البحر الأحمر. وتبلغ مساحة حدود اليمن الكلية 1746 كلم: 1458 كلم مع السعودية و288 مع عُمان. فيما يبلغ طول الشريط الساحلي 2006 كلم.

³⁴ خالد طه الخالد، اليمن: دراسات في الجغرافيا السياسية، صنعاء، دائرة التوجيه المعنوي، 2005. 26.

وبحسب احصائيات عام 2013، بلغ تعداد السكان اليمنيين أكثر من 24 مليون نسمة، مقابل 30 مليون مقيم في المملكة بينهم 20 مليون سعودي. وهنا لا بد من الإشارة إلى ما نقله سايمون هندرسون، الباحث في معهد واشنطن، عن دُعر السعودية من جارتها الفقيرة اليمن، فيقول: "يعتقد العديد من المراقبين أن الإحصاءات السكانية السعودية غالباً ما تميل إلى إظهار أن عدد سكان المملكة أكبر من عدد سكان اليمن، الأمر الذي يؤثر سلباً على أي عملية انتقام لاسترجاع الأراضي التي فقدتها تاريخياً". وهي أراضٍ في نجران وجيزان وعسير، كانت السعودية وضعت يدها عليها بعد زوال حكم محمد علي الإدريس، الذي حكم جيزان، وتنازل الرئيس السابق علي عبدالله صالح عن الحق بها لصالح المملكة.

ويقطن اليمن أغلبية شافعية تتمركز في الجنوب، وغالبية زيدية في الشمال، وأقليات صغيرة من الاسماعيلية والمسيحية واليهود، بحسب دراسة بعنوان "موقع اليمن الاستراتيجي يجعله محور صراع" أعدتها موقع "أصفار".

كما أن للبلد طبيعة قبلية واضحة، إذ تشكل القبائل قرابة 85% من سكان اليمن. فتعتبر القبيلة اليمنية ذات أهمية سياسية في بناء الدولة، وهي تشكل جزءاً من سلطتها، وتلعب دوراً رئيسياً في صناعة القرار السياسي، وتمتلك تأثيراً في منح الشرعية لسلطة ما، أو في معارضتها أو حتى في وقف كل قرار يتعارض مع مصالحها³⁵.

يقول عبد الملك العجري إن المجتمع القبلي في اليمن هو تاريخي، إذ تعتبر القبيلة فيه المكون الرئيس وأكثر العناصر الاجتماعية والسياسية فاعلية فيه. بعد اليمن عن مركز الخلافة الإسلامية شكل عاملاً مانعاً لإحداث تحولات اجتماعية

³⁵ المرجع نفسه، ص. 56.

فارقة، فلم يتأثر النظام القبلي كثيراً بالإسلام الذي يركز على مفهوم الأمة الجامع، وظلت القبيلة لاعباً أساسياً في كل الأحداث التي شهدتها اليمن.

في بحث "القبيلة والسلطة... القوة والضعف"، يقول أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة عدن، د. سمير الشميري، إن القبيلة في اليمن حافظت على بقائها لعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، منها: اشتراك القبائل في السلطة، ودورها في الصراعات الداخلية إلى جانب المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى قوة العادات والتقاليد والتضامن القبلي ونزعة الانعزال وانتشار الأمية. لعبت القبائل في اليمن دوراً في دعم ثورة أيلول/سبتمبر 1962 التي أطاحت بالنظام السياسي الذي حكم شمال اليمن والذي عُرف "بحكم الأئمة الزيديين" لصالح الحكم الجمهوري. إبان الثورة وما تلاها من صراعات امتدت لسنوات استفاد بعض الثوار من إثارة الحساسية القبلية (القحطانيين) - الهاشمية (العدنانيين)، لكسب تأييد القبائل ضد "حكم الأئمة" الهاشميين النسب كما يشترط، علماً أن الثوار كان بينهم الهاشميون وغيرهم. في حديث لموقع المنار، يقول الباحث اليمني عبدالملك العجري إن الحرب الأهلية التي أعقبت خروج ثورة 1962 استخدمت النزعة ضد الهاشميين "بطريقة شكلت انحرافاً عن مبادئ الثورة، وخلقت نوعاً من التمييز ضد الهاشميين"،³⁶ تراجعت في الثمانينات.

ورغم دعم المملكة العربية السعودية للإمام الزيدي ضد أنصار الجمهورية الذين تلقوا الدعم من جمال عبدالناصر الرئيس المصري الأسبق، إلا أن المملكة، التي اعتبرت أن قيام نظام جمهوري على حدودها يمثل تهديداً لها يُضاف إلى التهديد الذي كانت تراه في نفوذ عبدالناصر، اعترفت بالجمهورية اليمنية بعد خروج القوات

³⁶ المرجع نفسه، ص. 59.

المصرية من اليمن التي تدخلت لمساندة الثورة.

وفي العام 1963، دعمت القبائل ثورة تشرين الأول/أكتوبر (تحديداً في مناطق الجنوب) والتي خرجت ضد الاستعمار البريطاني، وفق ما جاء في ندوة استضافتها صنعاء عام 2008، حول الدور السياسي للقبيلة في اليمن.

ولا تزال القبائل اليمنية تحتفظ بالنفوذ ومراكز قوى مكنتها من صنع القرار السياسي للدولة، وأتاح لها فرص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والسياسية من خلال انخراطها وعلاقتها بالأحزاب. في كتابه: "الحوثيون واليمن الجديد صراع الدين والقبيلة والجوار"، يقول د. سعود المولى إن السلطة اليمنية تشكلت من تحالف رموز عسكرية وقبلية وتجارية ورجال دين. ويضيف أن الأحزاب سعت لتوظيف القبائل لتحقيق مآربها، بالمقابل سعت القبائل للاستفادة من الأحزاب في مراكز السلطة.

ففي اليمن يمنح قانون الانتخاب شيخ القبيلة صلاحية تحديد سن الناخب، وفي أي انتخابات تعتبر القبيلة أهم عامل مؤثر، وهو ما يفسر حصول مشايخ القبائل على أكثر من نصف مقاعد البرلمان اليمني. و عندما تعجز الدولة عن لعب أدورها في المناطق النائية فإنها تعطي سلطات لمشايخ المنطقة بلعب دور الدولة وهذا ما اثر على ضعف قوه الدولة وزيادة قوة القبيلة.

المطلب الثاني : اقتصاديات اليمن .

يعتبر بلد ضعيف اقتصادياً، واقتصادها غير متطور، وتعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية والاقتصاد ريعي رغم قلة الموارد النفطية. اليمن ليس جزءاً من منظمة التجارة العالمية ويعاني من مشاكل هيكلية أهمها الفساد والنزاعات المختلفة والعقلية القبلية التي تسيطر على المسؤولين في الجنوب، كان النشاط الاقتصادي يعتمد على ميناء عدن والذي تأثر كثيراً بعد إغلاق قناة السويس وواجه اليمن مشاكل في دمج النظامين الاقتصاديين الضعيفين أصلاً بعد الوحدة يبلغ معدل النمو الناتج المحلي لعام 2011 -10% ومعدل نمو الإنتاج الصناعي 9% تأثر تصدير البن والذي كان يشكل حوالي 20% من الناتج الإجمالي المحلي بسبب زراعة القات. وتشكل زراعة القات حوالي 10% من الناتج الإجمالي المحلي وهي مسؤولة عن توظيف ما يقارب 150,000 شخص في اليمن في نفس الوقت، هي مسؤولة بشكل رئيسي عن عدد من المشاكل البيئية أهمها استهلاك 30% من مياه الري وإقتطاع أراضي كثيرة صالحة لزراعة الفواكة والخضروات والبن بإمكان اليمن أن يصدر ما يقارب 350,000-400,000 طن من الأسماك سنوياً ومع ذلك فإن الإنتاج في هذا القطاع ضئيل للغاية وغير مطور ويقتصر على صيادين وأصحاب قوارب صغيرة تبلغ قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي حوالي \$33.76 مليار وهو منخفض. ونسبة البطالة 35% ومن يعيش تحت خط الفقر (أقل من دولارين يومياً) 45% ويبلغ لليمن -3.12\$ مليار والدين العام 37% الناتج الإجمالي المحلي ومعدل الزيادة في التصخم 20% في مؤشر أسعار المستهلك على سبيل المثال وجاءت حكومة علي عبد الله صالح في المرتبة رقم 146 من 178 عام 2010 في تقرير منظمة الشفافية العالمية المعني بالفساد³⁷

³⁷ www.transparency.org/cpi2010 result.

تصنف اليمن بأنها من أشدّ الدول النامية ذات الاقتصاد المتدهور. في مقارنة لدخل الفرد في الدول العربية أشارت تقارير GRP و CIA بأن اليمن تحتل المرتبة الأخيرة بين هذه الدول إذ يبلغ دخل الفرد فيها حوالي دولار واحد في الوقت الذي تحتل قطر المرتبة الأولى وبدخل فردي قدره 93 دولار تقريباً. بينما تشير دراسة محلية بأن الدخل السنوي للفرد أقل من 600 دولار ، يعتمد الاقتصاد بشكل رئيس على الثروة النفطية للبلاد وقليل من الثروة السمكية والزراعية والسياحة.³⁸

تأثر اقتصاد اليمن بشكل كبير إبان الوحدة بين شطريه وكان على اليمن أن يصمد اقتصادياً جراء دعمه للعراق خلال 1990-91 م من حرب الخليج، فقد رحل من المملكة العربية السعودية حوالي مليون عامل يمني وأوقفت كل من الكويت والسعودية دعمهما لليمن بشكل ملحوظ. من ناحية أخرى أدت حرب 1994 الأهلية في اليمن إلى دمار كبير في البنية التحتية للبلاد بخلاف الضحايا والمشردين. نتيجة لتلك الأحداث اعتمدت اليمن على بعض المعونات متعددة الجوانب تعهدت مقابلها بإصلاحات داخلية، وفي عام 1997 اعتمد صندوق النقد الدولي برنامجين لتعزيز القروض الممنوحة لليمن: تعزيز البنية التحتية متمثلة في تقليل الفقر والتوجه التنموي، وبرنامج تمديد الاعتماد المالي. وقد أظهرت الحكومة اليمنية تطورا ملحوظا في إعادة الهيكلة في جوانب مختلفة بالمقابل ومع ذلك ما زالت اليمن ضمن الدول المصنفة الأشد فقرا في العالم. أضف إلى ذلك هجرة اللاجئين الصوماليين إلى اليمن بمعدل 1000 شخص كل شهر تقريبا قد زاد من أعباء الحكومة اليمنية. هناك مؤشرات واعدة للتنمية في اليمن لاسيما بعد افتتاح السوق الحرة وإعادة العلاقات بشكل نسبي مع دول الجوار وافتتاح مشاريع جديدة في كل من القطاع العام والمختلط.

³⁸ CIA world Factbooks. Yemen.2011.

تلا ذلك نشوب حرب أهلية أخرى في صعدة عام 2004 واستمرت قرابة 4 سنوات
مراكمة المزيد من الخراب والدمار في البنى التحتية للبلاد.

تخطط الحكومة اليمنية حاليا لإنشاء أول سوق أوراق مالية في اليمن بحلول 2011
م والذي يمكن أن يلعب دورا كبيرا في تنمية البلاد. الجدير ذكره أن اليمن يعاني
وييلات الفقر والفساد بالرغم من انتشار التعليم بشكل ملحوظ ويرى البعض أن نظام
القبيلة يشكل الدعامة الأساسية لاستمرار هذه الظواهر.

المبحث الثاني: العوامل السياسية.

و هنا ندرس بنية النظام السياسي و طبيعة العلاقات السياسية التي تميز اليمن.

المطلب الأول: الطابع الدستوري لليمن.

النظام السياسي اليمني نظام جمهوري تمثيلي ديموقراطي يكون فيه الرئيس رأس الدولة و رئيس الوزراء) الذي يعين من الرئيس) رئيسا للحكومة على الرغم من أن هذا هو النظام الأساسي للحكم إلا أن اليمن و لمدة سنة كان يحكم من قبل حزب واحد هو حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة علي عبد الله صالح^[1] السلطة التنفيذية بيد الحكومة والسلطة التشريعية تخضع لتداول الحكومة و مجلس النواب اليمني و السلطة التشريعية مستقلة كما ينص الدستور إلا أن هناك فسادا و تدخلا من قبل السلطات التنفيذية المدة الرئاسية التي ينص عليها الدستور هي 7 سنوات و 6 سنوات للنائب و حق التصويت مكفول لكل مواطن فوق 18 سنة.³⁹

دستور اليمن هو الدستور أو القانون الذي يحدد نظام الحكم في اليمن، تم الاستفتاء عليه في 15 مايو و 16 مايو من عام 1991 م، وهو يعرف اليمن كدولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وأن الإسلام دين الدولة ومصدر جميع التشريعات.

أجريت عليه تعديلات في فبراير 2001 م لتمديد فترة رئيس الجمهورية إلى سبع سنوات وتمديد فترة مجلس النواب إلى 6 سنوات، وزيادة وتوسيع سلطة مجلس الشورى.

³⁹ عبد الله الفقيه، محاضرات في نظام الحكم/النظام السياسي اليمني"، مدونة الدكتور عبد الله الفقيه، الموقع: www.dralfaqih.blogspot.com/2010/04 تاريخ الولوج: 02 أبريل 2015.

بسبب ثورة الشباب اليمني من المتوقع ان يعيد الرئيس عبد ربه منصور هادي صياغة الدستور اليمني في الفترة 2014 - 2012 م.

قام النظام اليمني في فترة رئاسة علي عبد الله صالح (2012 - 1978) في جانبه السياسي على العائلة والقرابة والولاء وتبادل المنافع، ويقوم أمنه على التوافق والصفقات، بحكم أن ملكية السلاح متاحة بأيدي الناس وليست حكرا على الدولة، ويقوم اقتصاده على الربيع واحتكار الثروة وتوزيعها وفق الخريطة السياسية التي يزيكها النظام أو تتلاءم مع حاجاته للبقاء والاستمرار، ويتسم اجتماعه على التقابل بين القبلي والمدني (أي غير القبلي) وبين الشمالي والجنوبي.⁴⁰

ويشهد اليمن أيضا فوارق طبيعية ومفتعلة بين شماله وجنوبه حتى باتت تمثل خطرا شديدا على وحدة البلاد، ولا يمكن إغفالها بغض النظر عن الموقف من دعاة "فك الارتباط" أو "الانفصال"، وهناك "الحروب الداخلية" المتوالية مع الحوثيين التي يشير مجرد وصفها "بالحروب" إلى أن الدولة هي في أوهن حالاتها.

هناك تغيير يلوح في الأفق، حيث يشهد اليمن بأحزابه ومعظم شرائحه وفئاته حراكا شعبيا جامعا في ثورة الشباب اليمنية، كان من نتائجه تقلص الحواجز الاجتماعية وتراجع المطالب الخاصة لتتقدم بدلا من ذلك المطالب الموحدة التي رفعت في الساحات تحت عنوان "ثورة شعبية" لا زالت مستمرة نسبياً في 2013، وبغض النظر عن النتيجة التي ستنتهي إليها الثورة فإن ما بعدها لن يكون مثل ما قبلها من حيث المبدأ، ولكن حتما يتوقف المشهد المستقبلي للبلد وإلى حد بعيد على السلوك الذي سيتبعه الفاعلون غير الرسميين في المرحلة الجديدة، خاصة أن جل برامجهم وتجاربهم وتوجهاتهم تنتمي إلى المرحلة السابقة على الثورة.

⁴⁰ المرجع نفسه.

المطلب الثاني: الصراعات السياسية الداخلية.

شهدت الساحة اليمنية تطورا في الصراع بين السلطة والحوثيين (جماعة أنصار الله)، حيث دخل تنظيم القاعدة على خط الصراع ليضفي عليه أبعادا طائفية، عبر تبنيه عمليات تستهدف الحوثيين بشكل مباشر، كان آخرها التفجير الانتحاري الذي وقع يوم الخميس 2014/10/9، في ميدان التحرير وسط العاصمة صنعاء، مما أدى إلى مقتل أكثر من 50 شخصا، وعشرات المصابين⁴¹.

وسبق هذه العملية عدد من العمليات المشابهة التي استهدفت الحوثيين في العديد من المناطق مثل "صعدة"، و"عمران"، و"مأرب"، و"البيضاء"، وغيرها من المناطق في اليمن، خاصة بعد أن بدأ الحوثيون يقدمون أنفسهم على أنهم يحملون لواء مواجهة "القاعدة"، من أجل القضاء عليها وعلى الذين يدعمونها في البلاد.

أسباب تصاعد نشاط القاعدة في اليمن:

في الوقت الذي يعيش فيه اليمن ظروفًا سياسية وأمنية حرجة تنذر بتدهور الأوضاع من السيئ إلى الأسوأ، لا سيما بعد اعتذار أحمد عوض بن مبارك عن عدم تشكيل الحكومة، إثر تهديد الحوثيين بمزيد من التصعيد والتظاهرات، في حال المضي بتلك التسمية، جاء تصعيد القاعدة من عملياتها ضد الحوثيين والدولة اليمنية على حد سواء، حيث نشر تنظيم القاعدة في اليمن تسجيلاً مصوراً على الإنترنت، يصور إعدام 14 جندياً يمينياً يقول إنهم الحوثيون الشيعة، هذا بالإضافة إلى عدد من العمليات الأخرى التي نفذها التنظيم ضد رجال الجيش اليمني في عدد من المناطق، حيث أعلن التنظيم أنه قام بقتل أكثر من 50 جندياً في الجيش اليمني بمحافظة شبوة جنوبي البلاد، خلال شهر واحد.

www.saadahpress.net/news-13066- :

⁴¹ علي مطهر العثري، النظام السياسي في اليمن
htm تاريخ الولوج: 2015/08/12

وبذلك، يكون تنظيم القاعدة يقاتل على جبهتين، هما الحوثيون والحكومة اليمنية، لكن التنظيم صار أكثر اهتماماً في المرحلة الراهنة بالحوثيين، خاصة بعد سيطرتهم على العاصمة. ويمكن تحديد أهم الأسباب التي أدت الى تصاعد نشاط القاعدة في الفترة الراهنة في النقاط الآتية:

-البعد العقائدي في الصراع، حيث أتاحت أزمة الحوثيين فرصة للقاعدة للعودة إلى واجهة الأحداث، والحصول على قدر كبير من تعاطف اليمنيين، من خلال الظهور بمظهر المدافع عن أهل السنة في مواجهة الحوثيين الشيعة، إذ أعلنت "القاعدة" عن نقل المعركة إلى العاصمة صنعاء لمواجهة الحوثيين. كما تشير بعض التقارير إلى أن كثيراً من المقاتلين التابعين للتنظيم قد وصلوا الى صنعاء للمشاركة في القتال من أجل " للدفاع عن "أهل السنة"، مما جعل من اليمن ساحة لتصفية الخلافات العقائدية.

-غياب الدولة اليمنية، خاصة بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة والمقرات الرئيسية للحكومة اليمنية، وانشغال الجيش الحكومي بالأوضاع الداخلية، حيث استغل التنظيم هذه الاضطرابات في تعظيم نفوذه في المناطق التي يسيطر عليها في العديد من المدن اليمنية، خاصة في المحافظات الجنوبية، مما أوجد له قاعدة للانطلاق، وأماكن للتدريب والتجنيد.

-التسليح والتمويل الجيد، حيث تمكن أعضاء تنظيم القاعدة من الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات والذخائر من مواقع الجيش اليمني التي هاجمها التنظيم في الآونة الأخيرة في جنوب وجنوب شرق اليمن، مما زاد من حركة التنظيم ونشاطه، في الوقت الذي أصبحت فيه الدولة اليمنية عاجزة بصورة غير مسبوقة عن مواجهة التحديات الداخلية، وعلى رأسها القاعدة والحوثيون.

-الطبيعة الجغرافية الصعبة، حيث يساعد هذا العامل تنظيم "القاعدة" على ممارسة نشاطه بصورة فعالة، حيث يتمركز التنظيم في البؤر غير المستقرة والمساحات الشاسعة، ذات التضاريس الصعبة، مما يجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى قواعد التنظيم ومعسكراته، ونقاط انطلاقه.

تداعيات تصاعد نشاط القاعدة:

من المرجح أن عودة النشاط لتنظيم القاعدة في اليمن، في ظل الظروف الحالية التي يمر بها اليمن، سوف تكون لها عدد من التداعيات، من أهمها:

-إشعال حرب طائفية، حيث إن أخطر ما في الأزمة اليمنية، في ظل الصراع بين القاعدة والحوثيين، هو تحول الصراع السياسي في اليمن إلى صراع طائفي من الدرجة الأولى. وهذا الصراع إذا اشتعل، في ظل الأزمة الأمنية والسياسية الحادة التي تمر بها البلاد، فضلا عن غياب شبه كامل للدولة ومؤسساتها، فلن يكون بإمكان أحد السيطرة عليه، ولن تتوقف تداعياته على اليمن فقط، بل سينتقل هذا الصراع الطائفي إلى خارج اليمن، خاصة أن هناك حالة من العنف الطائفي تشهدها المنطقة عقب الأزمة السورية والعراقية، والتي فتحت أبواب الصراعات الطائفية على مصراعها في المنطقة.⁴²

-تحول اليمن لبؤرة جاذبة للجهاديين، خاصة أن تنظيم القاعدة قد أعلن صراحة أنه يخوض الحرب ضد الشيعة للدفاع عن أهل السنة في اليمن، وأنه يدعو أهل السنة إلى حمل السلاح، والوقوف إلى جواره في حربه ضد الحوثيين من أجل الحفاظ على أهل السنة وحقوقهم، وحتى لا يحدث لهم ما جرى لأهل السنة في العراق وسوريا. هذا الخطاب الطائفي من قبل القاعدة سوف يستدعي الجهاديين من خارج

اليمن للمشاركة في القتال ضد الحوثيين، مما سيجعل من اليمن بؤرة جاذبة للجهاديين من خارجها، الذين سيتدفقون على البلاد من أجل نصرته الإسلام، والدفاع عن أهل السنة ضد الشيعة الروافض -حسب اعتقادهم- مما يعنى احتمالية "أفغنة" اليمن فى الفترة المقبلة.

-تعميق أزمة الدولة اليمنية، فالنشاط المتزايد أخيراً لتنظيم القاعدة فى اليمن ضد الحوثيين والدولة اليمنية، على حد سواء، سيزيد من الصعوبات التى يواجهها الرئيس اليمنى "عبد ربه منصور هادى" من أجل استعادة سلطة الدولة على كامل الأراضى اليمنية التى أصبحت شبه منعدمة، خاصة أن القاعدة تصعد من هجماتها ضد الدولة منذ تولى الرئيس هادى الحكم، حتى لا يحدث استقرار سياسى فى البلاد يؤثر فى نشاط التنظيم وبقائه.

وأخيراً، فإن تصعيد الحوثيين فى اليمن قد منح تنظيم القاعدة فرصة كبيرة فى الحصول على قدر كبير من المساندة داخل اليمن، من خلال تعاطف أبناء القبائل معه ودعمهم له، بعد أن أعلن أنه يدافع عن أهل السنة فى البلاد، وحصوله أيضاً على دعم من خارج اليمن، من خلال التنظيمات الجهادية والقاعدية فى المنطقة التى ستساند التنظيم فى مواجهة الحوثيين. كما أن الاضطرابات الحالية، وعدم الاستقرار السياسى يصبان فى مصلحة التنظيم، وزيادة نشاطه، خاصة أن هناك احتمالية كبيرة لأن يتحول اليمن لساحة حرب مفتوحة بين اليمن والحوثيين، مما يعنى أن موجة العنف فى اليمن لن تكون قصيرة الأمد.

استنتاجات الفصل الثاني:

تهتبر اليمن من أفقر الدول في المنطقة، بالرغم من أنها تتمتع بموقع جغرافي حيوي يميزها عن كثير من دول المنطقة فهي تطل على باب المندب الذي يعتبر محطة أساسية في التجارة الدولية الواصلة بين القارات الثلاث (إفريقيا، آسيا و أوروبا).

لكن اليمن و بسبب تركيبته الدينية و القبلية عاش لقرون طويلة في عزلة طويلة فرضها ملوك ينتمون إلى المذهب الزيدي.

و مما عقد وضع اليمن الداخلي مجاورتها للمملكة العربية السعودية التي تحتل أقاليم يمنية كثيرة كنجران و العسير و جازان، كما أنها دخلت في حروب كثيرة معها أو مع طوائف تنتمي إليها.

و مما زاد الطين بلة تدخل السعودية في اليمن و فرضها لخيارات خاصة، الأمر الذي جعل اليمن يصبح مسرحاً للصراع بين الجمهوريين و الملكيين الذي استعر بعد ثورة 1962 و دخول جمهورية مصر العربية كطرف فاعل، استنفذ طاقات الأمة العربية في فترة كان الصراع العربي الإسرائيلي على أشده.

الفصل الثالث:

اليمن كميدان للصراع السعودي الإيراني

الفصل الثالث: اليمن كميدان للصراع السعودي الإيراني

و هنا ندرس الأسباب التي جعلت اليمن تتحول لبؤرة للتوتر الدائم، و ارتباط ذلك بعامل الانكشاف و التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية اليمنية.

المبحث الأول: الطابع الصراعى للعلاقات السياسية اليمنية- السعودية.

و في هذا المبحث نتناول دور الصراعات السياسية الداخلية من ثورات و حروب أهلية في جعل اليمن دولة هشة و منكشفة و قابلة للاستقطاب الخارجي، سواء الإقليمي أو الدولي.

المطلب الأول: الدور السعودي في اليمن.

وكانت السعودية تعتبر اليمن في كل العهود السابقة منذ مطلع الثلاثينيات بمثابة الحديقة الخلفية، والحزام الأمني الخلفي لها، تتأثر بها سلبا وإيجابا في كل الأحوال، بل واستطاعت الرياض خلال العقود الخمسة الماضية من استقطاب كافة مراكز القوى في اليمن إلى صفها، من مسئولين ومشائخ قبائل وأصحاب نفوذ وكانت تمنح دعما ماليا شهريا لنحو 1200 من كبار المسؤولين اليمنيين، عبر لجنة سعودية تسمى ب(اللجنة الخاصة) مكلفة بالملف اليمني ومسؤولة عن تقديم الدعم للموالين للرياض.

وكان الهدف من هذا الدعم السعودي لكبار المسؤولين والنافذين اليمنيين كسب ودهم واستخدامهم عند الاحتياج ك(ورقة ضغط) على السلطات اليمنية في أي منعطف خطير بين البلدين، ولكن الرياض خسرت أغلب حلفائها في ثورة 2011 اليمنية، إثر انضمام أغلبهم لتأييد الثورة، فيما خسرت الباقيين بالتغيير السياسي للنظام الذي أفرزته الثورة، بإطاحتها بنظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح

43 " قراءة في العلاقات اليمنية السعودية " :

2015 تاريخ الولوج 6 www.marebpress.net/articles.php=728

وتصعيدها لنائبه عبدربه منصور هادي ليكون رئيسا للبلاد خلفا لصالح. ورغم أن صالح كان يجيد اللعب بالنار بدهاء مع الرياض ويحترف المناورات السياسية معها، غير أنه خسر علاقته معها لأول مرة في العام 1991 عند اتخاذ نظامه قرارا بالانحياز إلى جانب العراق.

وتكبد اليمن جراء هذا القرار السياسي أعباء وخسائر كبيرة، وكانت البداية للانهييار الاقتصادي في اليمن، حيث قطعت السعودية دعمها للميزانية اليمنية التي كانت تعتمد بدرجة أساسية على الدعم السعودي، فيما قامت دول الخليج العربي بطرد أكثر من مليون عامل يمني من السعودية، قرابة 800 ألف منهم طرودا من السعودية.⁴⁴

وتسببت الأزمة الدبلوماسية بين اليمن والسعودية إلى الانهييار الاقتصادي في اليمن، خاصة وأن هذه الأزمة جاءت عقب قيام الوحدة اليمنية التي دمجت الشطرين الشمالي والجنوبي في أيار/مايو 1990 بكيان واحد هو الجمهورية اليمنية، والذي أنقل كاهل الميزانية اليمنية نظرا لتوسع مساحة الخارطة السياسية والجغرافية لليمن، والتي أعقبها دخول البلد في أزمة سياسية حادة انتهت بحرب صيف 1994 والتي استفرد بعدها صالح بالسلطة تحت راية الوحدة اليمنية. وزاد من تآزيم العلاقات السعودية اليمنية وقوف الرياض إلى جانب القادة الجنوبيين في حرب 1994 ضد نظام صالح، والتي استمرت تداعياتها السلبية أكثر من ست سنوات حتى تم ترسيم الحدود بين البلدين في العام 2000 في جدة، ومنذ التوقيع على هذه الاتفاقية التاريخية بين البلدين، والعلاقات اليمنية السعودية تتأرجح بين التحسن والانهييار بين الحين والآخر، إثر تلاعب الرياض بمضامين هذه الاتفاقية وعدم وفائها بكافة الالتزامات التي تعهدت بها للجانب اليمني، وفي مقدمتها

قضية عودة العمالة اليمنية للسعودية ومنحها الامتيازات السابقة التي كانوا يتمتعون بها قبل أزمة الخليج الثانية وفي مقدمتها إعفاء اليمنيين من نظام الكفيل.⁴⁵

وتمكن صالح خلال سنوات من امتصاص الآثار السلبية لأزمة الخليج على علاقات بلاده بالجارة السعودية، عبر بوابة ترسيم الحدود، ولكنه بدأ بالتمرد سريعا على الرياض عبر تمكنه من فتح قنوات اتصال وعلاقة مباشرة مع واشنطن عبر بوابة مكافحة الارهاب، وذلك عقب تفجير المدمرة الأمريكية (يو إس إس كول) في ميناء عدن، جنوبي اليمن، في العام 2000 بعد أن كانت علاقات اليمن بواشنطن تمر عبر بوابة الرياض.

وشهدت العلاقات اليمنية الأمريكية حالة من الطفرة منذ ذلك الوقت، والتي أثمرت في تطور علاقة صنعاء مع الرياض أيضا، وبالذات حول ملف مكافحة الإرهاب والتي دخلت فيها الدول الثلاث في حلف مكافحة الإرهاب الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، والذي نجح الى حد ما في تطويق تحركات المتهمين بالإرهاب غير أنه أسهم في رفع نسبة الموالين لهم لكثرة الأخطاء في استهداف المدنيين الأبرياء، وبالذات الأخطاء القاتلة للطائرات الأمريكية بدون طيار والتي سقط ضحيتها الكثير من المدنيين

وكانت ثورة الربيع اليمني في العام 2011 المحك الحقيقي لمستوى العلاقة اليمنية السعودية والأمريكية كذلك، حيث واجه الرئيس صالح أكبر أزمة سياسية في بلاده منذ توليه السلطة قبل 33 سنة من ذلك، وحاول الاستعانة بالحليف الأمريكي وبالحاضن السعودي، غير أنهما لم يستطيعا إنقاذ نظامه من الانهيار الكبير الذي أصابه جراء الثورة الشعبية العارمة التي أعقبت انهيار الأنظمة الحاكمة في تونس ومصر وأعقبها ثورات لاحقة في دول المنطقة ضمن ما أطلق عليها ثورة الربيع العربي.

وأطاحت ثورة 2011 بنظام صالح، وأسهمت في صعود الرئيس هادي إلى السلطة، رغم أنه ظل في الظل نحو 17 عاما تحت عباءة صالح، وأنجزت عملية تغيير النظام بواسطة المبادرة الخليجية التي اقترحتها السعودية لإنقاذ حليفها الاستراتيجي في اليمن علي صالح، ومحاولة استبداله بنظام ضعيف يمكن السيطرة عليه فوق الاختيار على عبدربه منصور هادي ليقوم بهذا الدور. ومنذ تولي هادي السلطة في شباط/فبراير 2012 وشباب الثورة يلاحظون عليه مواقف غريبة، متأرجحة بين القضاء على مكامن القوة لدى صالح وبين تمكين المحسوبين على الثورة في مسك زمام الأمور، ولكن لم تدم الأمور طويلا حتى انكشفت أوراق اللعبة السياسية التي رسمتها الرياض بالتعاون مع حلفائها في الاقليم والمجتمع الدولي، وأسهمت في تدمير النظام الجديد الذي أنتجته الثورة الشعبية عبر المسلحين الحوثيين الذين سعدوا إلى السطح بقوة غير مسبوقه وبشكل مفاجئ خلال أقل من عام، وبدعم وتحالف مع بقايا نظام صالح، وفقا للعديد من المؤشرات الواقعية.

ونجحت الرياض في الإطاحة بالنظام الجديد في اليمن عبر الحوثيين، وتم تنفيذها عبر خطة مزمنة مدتها سنتين، غير أن الكثير من المحللين السياسيين في اليمن يرون أن (السحر انقلب على الساحر) بالنسبة للسعودية في القضية الحوثية، حيث يعتقدون أن المسلحين الحوثيين خرجوا عن النص، واستأثروا على كل شيء في البلاد وأسقطوا الدولة برمتها بما فيها رئاسة الدولة وكافة أجهزتها الحكومية، وأصبحت تشكل تهديدا فعليا للسعودية، نظرا لخلفيتها العقائدية الشعبية والدعم الكبير الذي تلاقيه من إيران ذات الطموح التوسعي الاستراتيجي في الخليج العربي ومحاولتها السيطرة على المنطقة عبر بوابات عديدة من ضمنها اليمن، ذو الموقع الاستراتيجي برا وبحر.

المطلب الثاني: السعودية و إيران و الحراك الحوثي.

أصبحت حركة الحوثيين قاسماً مشتركاً في معظم وسائل الإعلام في السنوات الخمس الأخيرة، وهي من القصص المحيرة حيث تتضارب فيها التحليلات، وتختلف التأويلات، وتضيق الحقيقية بين مؤيد ومعارض، ومدافع ومهاجم!

فمن هم الحوثيون؟ ومتى ظهوروا؟ وإلى أي شيء يهدفون؟ ولماذا تحاربهم الحكومة اليمنية؟ وما هو تأثير القوى الخارجية العالمية على أحداث قصتهم؟ هذه الأسئلة وغيرها هي موضوع مقالنا، والذي أرجو أن ينير لنا الطريق في هذه القصة المعقدة..

أن الشيعة الزيدية كان لهم نصيب في حكم اليمن فترة طويلة جداً من الزمن تجاوزت عدة قرون، وأنهم ظلوا في قيادة اليمن حتى عام 1962م عندما قامت الثورة اليمنية. أن نقاط التماس بين الشيعة الزيدية والسنة أكبر من نقاط التماس بين الشيعة الزيدية والاثني عشرية الإمامية، بل إن الإثني عشرية الإمامية لا يعترفون أصلاً بإمامة زيد بن علي مؤسس المذهب الزيدي، وعلى الناحية الأخرى فإن الزيديين لا يقرون الإثني عشرية على انحرافاتهم العقائدية الهائلة، ولا يوافقونهم على تحديد أسماء اثني عشر إماماً بعينهم، ولا يوافقونهم في ادعاء عصمة الأئمة الشيعة، ولا في عقيدة التقيّة، ولا الرجعة، ولا البداءة، ولا سب الصحابة، ولا غير ذلك من البدع المنكرة.⁴⁶

بدأت القصة في محافظة صعدة (على بُعد 240 كم شمال صنعاء)، حيث يوجد أكبر تجمعات الزيدية في اليمن، وفي عام 1986م تم إنشاء "اتحاد الشباب"، وهي هيئة تهدف إلى تدريس المذهب الزيدي لمعتقيه، كان بدر الدين الحوثي -وهو من كبار علماء الزيدية آنذاك- من ضمن المدرّسين في هذه الهيئة.

وفي عام 1990م حدثت الوحدة اليمنية، وفتّح المجال أمام التعددية الحزبية، ومن ثمّ تحول اتحاد الشباب إلى حزب الحق الذي يمثّل الطائفة الزيدية في اليمن، وظهر

حسين بدر الدين الحوثي - وهو ابن العالم بدر الدين الحوثي - كأحد أبرز القياديين السياسيين فيه، ودخل مجلس النواب في سنة 1993م، وكذلك في سنة 1997م.

من مع هذه الأحداث حدوث خلاف كبير جداً بين بدر الدين الحوثي وبين بقية علماء الزيدية في اليمن حول فتوى تاريخية وافق عليها علماء الزيدية اليمنيون، وعلى رأسهم المرجع مجد الدين المؤيدي، والتي تقضي بأن شرط النسب الهاشمي للإمامة صار غير مقبولاً اليوم، وأن هذا كان لظروف تاريخية، وأن الشعب يمكن له أن يختار من هو جديرٌ لحكمه دون شرط أن يكون من نسل الحسن أو الحسين رضي الله عنهما. اعترض بدر الدين الحوثي على هذه الفتوى بشدة، خاصة أنه من فرقة "الجارودية" إحدى فرق الزيدية التي تتقارب في أفكارها نسبياً مع الاثني عشرية. وتطور الأمر أكثر مع بدر الدين الحوثي، حيث بدأ يدافع بصراحة عن المذهب الاثني عشري، بل إنه أصدر كتاباً بعنوان "الزيدية في اليمن"، يشرح فيه أوجه التقارب بين الزيدية والاثني عشرية؛ ونظراً للمقاومة الشديدة لفكره المنحرف عن الزيدية، فإنه اضطر إلى الهجرة إلى طهران حيث عاش هناك عدة سنوات.

وعلى الرغم من ترك بدر الدين الحوثي للساحة اليمنية إلا أن أفكاره الاثني عشرية بدأت في الانتشار، خاصة في منطقة صعدة والمناطق المحيطة، وهذا منذ نهاية التسعينيات، وتحديداً منذ سنة 1997م، وفي نفس الوقت انشق ابنه حسين بدر الدين الحوثي عن حزب الحق، وكون جماعة خاصة به، وكانت في البداية جماعة ثقافية دينية فكرية، حسين بدر الدين الحوثي بل إنها كانت تتعاون مع الحكومة لمقاومة المد الإسلامي السني المتمثل في حزب التجمع اليمني للإصلاح، ولكن الجماعة ما لبثت أن أخذت اتجاهاً معارضاً للحكومة ابتداءً من سنة 2002م⁴⁷.

وفي هذه الأثناء توسَّط عدد من علماء اليمن عند الرئيس علي عبد الله صالح لإعادة بدر الدين الحوثي إلى اليمن، فوافق الرئيس، وعاد بدر الدين الحوثي إلى اليمن ليمارس من جديد تدريس أفكاره لطلبته ومريديه. ومن الواضح أن الحكومة اليمنية لم تكن تعطي هذه الجماعة شأنًا ولا قيمة، ولا تعتقد أن هناك مشاكل ذات بالٍ يمكن أن تأتي من ورائها.

وفي عام 2004م حدث تطوُّر خطير، حيث خرج الحوثيون بقيادة حسين بدر الدين الحوثي بمظاهرات ضخمة في شوارع اليمن مناهضة للاحتلال الأمريكي للعراق، وواجهت الحكومة هذه المظاهرات بشدَّة، وذكرت أن الحوثي يدَّعي الإمامة والمهدية، بل ويدَّعي النبوة. وأعقب ذلك قيام الحكومة اليمنية بشنِّ حرب مفتوحة على جماعة الحوثيين الشيعية، واستخدمت فيها أكثر من 30 ألف جندي يمني، واستخدمت أيضًا الطائرات والمدفعية، وأسفرت المواجهة عن مقتل زعيم التنظيم حسين بدر الدين الحوثي، واعتقال المئات، ومصادرة عدد كبير من أسلحة الحوثيين. تأزَّم الموقف تمامًا، وتولى قيادة الحوثيين بعد مقتل حسين الحوثي أبوه بدر الدين الحوثي، ووضح أن الجماعة الشيعية سلحت نفسها سرًّا قبل ذلك بشكل جيد؛ حيث تمكنت من مواجهة الجيش اليمني على خريطة اليمن مدار عدة سنوات.⁴⁸

وقامت دولة قطر بوساطة بين الحوثيين والحكومة اليمنية في سنة 2008م، عقدت بمقتضاها اتفاقية سلام انتقل على إثرها يحيى الحوثي وعبد الكريم الحوثي - أشقاء حسين بدر الدين الحوثي - إلى قطر، مع تسليم أسلحتهم للحكومة اليمنية، ولكن ما لبثت هذه الاتفاقية أن انتقضت، وعادت الحرب من جديد، بل وظهر أن الحوثيين يتوسعون في السيطرة على محافظات مجاورة لصعدة، بل ويحاولون

⁴⁸ Nussaibah Younis, "The Saudi-Iran Powerplay behind the Yemen conflict", The Guardian in www.the-guardian.com/commentisfree/2015/mar/29 (25/09/2015)

الوصول إلى ساحل البحر الأحمر للحصول على سيطرة بحريّة لأحد الموانئ؛ يكفل لهم تلقّي المدد من خارج اليمن.⁴⁹

لقد صارت الدعوة الآن واضحة، والمواجهة صريحة، بل وصار الكلام الآن يهدّد القيادة في اليمن كلها، وليس مجرد الانفصال بجزء شيعي عن الدولة اليمنية.

والسؤال الذي ينبغي أن يشغلنا هو: كيف تمكّنت جماعة حديثة مثل هذه الجماعة أن تواجه الحكومة طوال هذه الفترة، خاصّة أنها تدعو إلى فكر شيعي اثني عشري، وهو ليس فكراً سائداً في اليمن بشكل عام، فهم القضية، لعل من أبرزها ما يلي:
الحوثيين

مما يجعلنا نفترض أن أتباعه قلة؟! لذلك تبريرات كثيرة تنير لنا الطريق في

أولاً: لا يمكن استيعاب أن جماعة قليلة في إحدى المحافظات اليمنية الصغيرة يمكن أن تصمد هذه الفترة الطويلة دون مساعدة خارجية مستمرة، وعند تحليل الوضع نجد أن الدولة الوحيدة التي تستفيد من ازدياد قوة التمرد الحوثي هي دولة إيران، فهي دولة اثنا عشرية تجتهد بكل وسيلة لنشر مذهبها، وإذا استطاعت أن تدفع حركة الحوثيين إلى السيطرة على الحكم في اليمن، فإنّ هذا سيصبح نصراً مجيداً لها، خاصة أنها ستحاصر أحد أكبر المعازل المناوئة لها وهي السعودية، فتصبح السعودية محاصرة من شمالها في العراق، ومن شرقها في المنطقة الشرقية السعودية والكويت والبحرين، وكذلك من جنوبها في اليمن، وهذا سيعطي إيران أوراق ضغط هائلة، سواء في علاقتها مع العالم الإسلامي السني، أو في علاقتها مع أمريكا.

ن هذا الفرض نظرياً، إنما هو أمر واقعي له شواهد كثيرة، منها التحوّل العجيب لبدر الدين الحوثي من الفكر الزيدي المعتدل إلى الفكر الاثني عشري

⁴⁹ ibid

المنحرف، مع أن البيئة اليمنية لم تشهد مثل هذا الفكر الاثني عشري في كل مراحل تاريخها، وقد احتضنته إيران بقوة، بل واستضافته في طهران عدة سنوات، وقد وجد بدر الدين الحوثي فكرة "ولاية الفقيه" التي أتى بها الخميني حلاً مناسباً للصعود إلى الحكم حتى لو لم يكن من نسل السيدة فاطمة رضي الله عنها، وهو ما ليس موجوداً في الفكر الزيدي. كما أن إيران دولة قوية تستطيع مدّ يد العون السياسي والاقتصادي والعسكري للمتمردين، وقد أكد على مساعدة إيران للحوثيين تبني وسائل الإعلام الإيرانية الشيعية، والمتمثلة في قنواتهم الفضائية المتعددة مثل "العالم" و"الكوثر" وغيرهما لقضية الحوثيين. كما أن الحوثيين أنفسهم طلبوا قبل ذلك وساطة أسلحة الحوثيين إيرانية الصنع المرجع الشيعي العراقي الأعلى آية الله السيستاني، وهو اثنا عشري قد يستغربه أهل اليمن، لكن هذا لتأكيد مذهبية التمرد، هذا إضافة إلى أن الحكومة اليمنية أعلنت عن مصادرتها لأسلحة كثيرة خاصة بالحوثيين، وهي إيرانية الصنع. وقد دأبت الحكومة اليمنية على التلميح دون التصريح بمساعدة إيران للحوثيين، وأنكرت إيران بالطبع المساعدة، وهي لعبة سياسية مفهومة، خاصة في ضوء عقيدة "التقية" الاثني عشرية، والتي تجيز لأصحاب المذهب الكذب دون قيود.

ثانياً: من العوامل أيضاً التي ساعدت على استمرار حركة الحوثيين في اليمن التعاطف الجماهيري النسبي من أهالي المنطقة مع حركة التمرد، حتى وإن لم يميلوا هم المنحرف، وذلك للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة جداً التي تعيشها المنطقة؛ فاليمن بشكل عام يعاني من ضعف شديد في بنيته التحتية، وحالة فقر مزمن تشمل معظم سكانه، لكن يبدو أن هذه المناطق تعاني أكثر من غيرها، وليس هناك اهتمام بها يوازي الاهتمام بالمدن اليمنية الكبرى، ويؤكد هذا أن اتفاقية السلام التي توّسّطت لعقدها دولة قطر سنة 2008م بين الحكومة اليمنية والحوثيين، كانت تنص على أن الحكومة اليمنية ستقوم بخطة لإعادة إعمار منطقة صعدة، الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وأن قطر ستمول مشاريع الإعمار، لكن كل هذا

توقف عند استمرار القتال، ولكن الشاهد من الموقف أن الشعوب التي تعيش حالة التهميش والإهمال قد تقوم للاعتراض والتمرد حتى مع أناسٍ لا يتفوقون مع عقائدهم ولا مبادئهم

ثالثاً: ساعد أيضاً على استمرار التمرد، الوضع القبلي الذي يهيمن على اليمن؛ فاليمن عبارة عن عشائر وقبائل، وهناك توازنات مهمة بين القبائل المختلفة، وتشير مصادر كثيرة أن المتمردين الحوثيين يتلقون دعماً من قبائل كثيرة معارضة للنظام الحاكم؛ لوجود ثارات بينهم وبين هذا النظام، بصرف النظر عن الدين أو المذهب.

رابعاً: ومن العوامل المساعدة كذلك الطبيعة الجبلية لليمن، والتي تجعل سيطرة الجيوش صعوبة جبال اليمن على الجيوش النظامية على الأوضاع أمراً صعباً؛ وذلك لتعذر حركة الجيوش، ولكثرة الخبايا والكهوف، ولعدم وجود دراسات علمية توضح الطرق في داخل هذه الجبال، ولا وجود الأدوات العلمية والأقمار الصناعية التي ترصد الحركة بشكل دقيق.

خامساً: ساهم أيضاً في استمرار المشكلة انشغال الحكومة اليمنية في مسألة المناداة بانفصال اليمن الجنوبي عن اليمن الشمالي، وخروج مظاهرات تنادي بهذا الأمر، وظهور الرئيس اليمني الجنوبي الأسبق "علي سالم البيض" من مقره في ألمانيا وهو ينادي بنفس الأمر. هذا الوضع لا شك أنه شتت الحكومة اليمنية وجيشها ومخابراتها؛ مما أضعف قبضتها عن الحوثيين.

سادساً: وهناك بعض التحليلات تفسر استمرار التمرد بأن الحكومة اليمنية نفسها تريد مظاهرات انفصال جنوب اليمن.

للموضوع أن يستمر! والسبب في ذلك أنها تعتبر وجود هذا التمرد ورقة ضغط قوية في يدها تحصل بها منافع دولية، وأهم هذه المنافع هي التعاون الأمريكي فيما يسمّى بالحرب ضد الإرهاب، حيث تشير أمريكا إلى وجود علاقة بين تنظيم القاعدة

وإضافةً إلى استفادة اليمن من علاقتها بأمريكا، فإنها ستستفيد كذلك من علاقتها بالسعودية، حيث تسعى السعودية إلى دعم اليمن سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لمقاومة المشروع الشيعي للحوثيين، واستمرار المشكلة سيؤثر دعماً مطّرداً لليمن، ولعل الدعم لا يتوقف على السعودية، بل يمتد إلى قطر والإمارات وغيرها.

أمّا بالنسبة لإيران فالأمر أصبح أكثر وضوحاً بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 حيث انتهجت الولايات المتحدة استراتيجية الحروب الوقائية للقضاء على ما أسمته بالإرهاب، و جاءت التغييرات التي شهدتها المنطقة نتيجة لهذه الاستراتيجية لتصب في مصلحة إيران؛ حيث تخلّصت من عدوّيها اللدودين في المنطقة: نظام "طالبان" ونظام صدام حسين، وصعدت حكومة عراقية موالية لها، وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط الذي ساعدها على بناء تحالفات قوية مكّونة ما عُرف بمحور المقاومة، وبذلك تغيرت المعادلة الإقليمية لصالح تزايد النفوذ الإيراني.

لذلك، كان من الصعب أن تضحي إيران بهذا النفوذ الواسع وتفسح المجال لصعود السعودية التي تنافسها على زعامة المنطقة وقيادة العالم الإسلامي والسماح بتغيير موازين القوى لصالح السعودية، ومع طول أمد حسم الحرب في سوريا، وتململ بعض الشيعة في لبنان من تزايد عدد القتلى بين صفوف مقاتلي حزب الله في سوريا، وتعرّض الحزب لانتقادات شديدة في لبنان، وانخفاض أسعار النفط الذي تعتمد عليه بشكل أساسي في دعم حلفائها والحفاظ على نفوذها؛ الأمر الذي نظرت إليه إيران على أنه حرب موجهة ضدها من دول الخليج وعلى رأسها السعودية،

وصرَّحَ روحاني بأن الدول التي تقف وراء انخفاض أسعار النفط سنتدم، وكان الرد الإيراني توجيه ضربة للسعودية في اليمن؛ خاصرتها التي أصبحت رخوة جدًا مع تولي الحوثيين مقاليد الحكم فيها. ومما شجع إيران على هذا التحرك سلسلة من الأحداث سبقت سقوط صنعاء منها تفجير الحوثيين لمنازل الحلفاء التقليديين للمملكة وملاحقتهم والتنكيل بهم، ولم تحرك دول المنطقة ومعهم السعودية ساكنًا.

منذ قيام ثورة فبراير/شباط اليمنية وإيران تعمل على الاستفادة من التغييرات في الساحة اليمنية لصالح حلفائها الحوثيين، وتمهّد لإيصالهم إلى السلطة لذلك دعمتهم بأشكال الدعم المختلفة، مثل: تصويرهم من خلال قنواتها الإعلامية بأنهم من يقود الثورة والمكوّن الأقوى فيها والبقية هم قلة خاضعة للوصاية الأميركية والسعودية وساعدتهم في افتتاح قنواتهم الرسمية "المسيرة" من بيروت وجنّدت شبكة تجسس في اليمن لصالحهم ، وزودتهم بالأسلحة ، وبعناصر من الحرس الثوري وحزب الله ليقوموا بتدريبهم ومن ثم مساعدتهم في تنفيذ مخططاتهم بعد إسقاط صنعاء ، وأنشأت معسكرات تدريبية في إحدى الجزر الأريتيرية ليقوم الحرس الثوري بتدريب الحوثيين ، وأنشأت للحوثيين شبكة اتصالات داخلية مستقلة كشبكة اتصالات حزب الله في لبنان.

وكذلك فتحت إيران قنوات سياسية مع المؤتمر الشعبي العام وجماعات أخرى في البلاد لزعة اليمن، وساعدت في إقامة تحالف بين الحوثيين وعلي صالح والاستفادة من ولاءات رجاله في مواقع عسكرية ومؤسسات أمنية مهمة أسهمت في إسقاط صنعاء والتمدد الحوثي ولا تزال حتى اليوم تقاوم اليمنيين إلى جانبه في تعز وعدن ومأرب والجوف وإب وشبوة ولحج والضالع.

ومن المفارقات أن إيران أيدت ثورة الحوثيين المضادة والتي أسقطت العاصمة بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية، ورأت أنها استمرار للثورة الإسلامية الإيرانية، رغم أن إيران نفسها قامت برفع أسعار المشتقات النفطية.

المبحث الثاني: "عاصفة الحزم" كآخر مراحل تصعيد التنافس الإقليمي.

تمثل الحرب الجارية في اليمن و التي تجمع الحوثيين و القوات الموالية لعللي عبد الله الصالح بالجيش النظامي مسنودا بالتحالف الدولي لدعم الشرعية آخر أطوار الصراع السياسي في اليمن و أعقد حلقة من حلقات التنافس الطائفي في المنطقة.

المطلب الأول: رهانات الحرب في اليمن و أسبابها.

عاصفة الحزم هي عملية عسكرية سعودية، بمشاركة تحالف دولي مكون من عشر دول ضد جماعة "أنصار الله" الحوثيون (والقوات الموالية لهم ولعللي عبد الله صالح. بدأت في الساعة الثانية صباحاً بتوقيت السعودية من يوم الخميس 5 جمادى الثانية 1436 هـ - 26 مارس 2015، وذلك عندما قامت القوات الجوية الملكية السعودية بقصف جوي كثيف على المواقع التابعة لمسلحي جماعة أنصار الله والقوات التابعة لصالح في اليمن. وتعتبر عاصفة الحزم إعلان بداية العمليات العسكرية بقيادة السعودية في اليمن. عملية عاصفة الحزم تم فيها السيطرة على أجواء اليمن وتدمير الدفاعات الجوية ونظم الاتصالات العسكرية خلال الساعة الأولى من العملية. وأعلنت السعودية بأن الأجواء اليمنية منطقة محظورة. وحذرت من الاقتراب من الموانئ اليمنية. وكانت السعودية وعلى لسان وزير دفاعها قد حذرت قبل شن عمليات عاصفة الحزم من عواقب التحرك نحو عدن، وجاءت العمليات بعد طلب تقدم به الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لإيقاف الحوثيين الذين بدأوا هجوماً واسعاً على المحافظات الجنوبية، وأصبحوا على وشك الاستيلاء على مدينة عدن، التي انتقل إليها الرئيس هادي بعد انقلاب

2014 في اليمن. وأعلنت مصر دعمها السياسي والعسكري للعمليات العسكرية وعن ترتيبات تجريها مع دول الخليج للمشاركة في العمليات ضد الحوثيين.

وبدأت أول الضربات الجوية على مطار صنعاء وقاعدة الديلمي الجوية ومقر قيادة القوات الجوية التي كان الحوثيون قد سيطروا عليها وعينوا قائداً لها منهم، واعتبر حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه علي عبد الله صالح عدواناً على اليمن.

في 21 أبريل 2015 أعلنت قيادة العملية عن توقف عملية عاصفة الحزم وبدأ عملية إعادة الأمل، وذلك بعد أن أعلنت وزارة الدفاع السعودية إزالة جميع التهديدات التي تشكل تهديداً لأمن السعودية والدول المجاورة، وبعد أن تم تدمير الأسلحة الثقيلة والصواريخ الباليستية والقوة الجوية التي كانت بحوزة ميليشيا الحوثيين والقوات الموالية لصالح.

الأسباب المباشرة للنزاع (الخلفية التاريخية).

سيطر مسلحو جماعة أنصار الله (الحوثيون) على صنعاء في 21 سبتمبر 2014 بمساعدة من قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة اليمنية المرتبطة بعلي عبد الله صالح، واتهم عبد الملك الحوثي في أكثر من خطاب الرئيس هادي بالفساد ودعم الإرهاب، وهاجموا منزل الرئيس هادي في 19 يناير 2015 بعد اشتباكات مع الحرس الرئاسي، وحاصروا القصر الجمهوري الذي يقيم فيه رئيس الوزراء واقتحموا معسكرات للجيش ومجمع دار الرئاسة، ومعسكرات الصواريخ. وقاموا بتعيين محافظين عن طريق المؤتمر الشعبي العام في المجالس المحلية، اقتحموا مقرات وسائل الإعلام الحكومية وسخروها لنشر الترويج

ودعايات ضد خصومهم واقتحموا مقرات شركات نفطية وغيروا طاقم الإدارة وعينوا مواليين لهم.

قدم الرئيس عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء خالد بحاح استقالاتهم في 22 يناير، ولم يعقد البرلمان جلسة لقبول الاستقالة أو رفضها حسب ما ينص عليه الدستور، وأعلن الحوثيون بيان أسموه بالـ"إعلان الدستوري" في 6 فبراير، وقاموا بإعلان حل البرلمان، وتمكين "اللجنة الثورية" بقيادة محمد علي الحوثي لقيادة البلاد.

وظل الرئيس المستقيل هادي ورئيس الوزراء قيد الإقامة الجبرية التي فرضها مسلحون من جماعة أنصار الله منذ استقالته، واستطاع هادي الفرار من الإقامة الجبرية، واتجه إلى عدن في 21 فبراير، ومنها تراجع هادي عن استقالته في رسالة وجهها للبرلمان، وأعلن أن انقلاب الحوثيين غير شرعي وقال "أن جميع القرارات التي اتخذت من 21 سبتمبر باطلة ولا شرعية لها"، وهو تاريخ احتلال صنعاء من قبل الحوثيين.

وفي عدن اندلعت اشتباكات عسكرية مع قوات أمنية مرتبطة بعلي عبد الله صالح مدعومة بالحوثيين وأخرى مؤيدة للرئيس هادي، واستعادت القوات التابعة للرئيس السيطرة على مطار عدن الدولي في 19 مارس، وتوجه الحوثيون مدعومين بقوات تابعة للحرس الجمهوري المنحل التابع لعلي عبد الله صالح صوب محافظة عدن وسيطروا على قاعدة العند الجوية التي تبعد 60 كيلومترا عن مدينة عدن.

وقدم وزير الخارجية رياض ياسين عبدالله لمجلس التعاون الخليجي رسالة من الرئيس هادي يطلب تدخلها لصد الحوثيين من التقدم نحو عدن بعد إعلان الحرب عليه من قبل الحوثيين وكانت المملكة العربية السعودية بدأت بحشد

قواتها العسكرية على حدود اليمن في أواخر مارس.2015 بعد عرض عسكري ومناورات أجراها الحوثيون على الحدود اليمنية السعودية.

في 15 فبراير2015 ، أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم 2201 اتخذه بالإجماع، طالب فيه الحوثيين بسحب مسلحيها من المؤسسات الحكومية، واستنكر تحركاتهم لحل البرلمان والسيطرة على مؤسسات الحكومة واستخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية، والاستيلاء على المنابر الإعلامية للدولة ووسائل الإعلام للتحريض على العنف، وطالبهم بالانخراط في مفاوضات السلام التي يربعاها مبعوث الأمم المتحدة جمال بنعمر، وطالبهم بالإفراج عن الرئيس عبد ربه منصور هادي ورئيس وزرائه خالد بحاح وأعضاء الحكومة، الموضوعين جميعا تحت الإقامة الجبرية، وأعلن المجلس استعداده لاتخاذ "مزيد من الخطوات" إذا لم ينفذ هذا القرار، بما فيها استخدام البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة أو العقوبات الاقتصادية لفرض تنفيذ القرارات . ورفض الحوثيون ما وصفوها بالتهديدات، وقال محمد عبد السلام الناطق باسم الحوثيون "أن الشعب اليمني لن يركع أمام أي تهديد أو وعيد . كما أكد جمال بنعمر لمجلس الأمن الدولي موقف الحوثيين الراض لقرار مجلس الأمن

وحثت الصين جماعة الحوثيين على تطبيق قرار مجلس الأمن الذي يحثهم على الدخول في المفاوضات برعاية الأمم المتحدة وسحب مسلحيهم من مؤسسات الحكومة . وحذّر مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة، من أن "تقويض العملية السياسية في اليمن سيؤدي إلي زيادة العنف وعدم الاستقرار في اليمن.

تقدم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي برسالة بتاريخ 24 مارس2015 م، إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي، موضحا فيها التدهور الشديد وبالغ الخطورة للأوضاع الأمنية في الجمهورية اليمنية جراء الأعمال العدوانية للحوثيون، والمدعومة

أيضاً من قوى إقليمية هدفها بسط هيمنتها على هذه البلاد وجعلها قاعدة لنفوذها في المنطقة، وناشد الدول الخليجية للوقوف إلى جانب الشعب اليمني لحمايته، وطلب منها، استناداً إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، واستناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، تقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي المستمر وردع الهجوم المتوقع حدوثه في أي ساعة على مدينة عدن وبقية مناطق الجنوب، ومساعدة اليمن في مواجهة القاعدة وداعش.

وتقدمت الحكومة اليمنية بطلب لجامعة الدول العربية تطلب منها التدخل عسكرياً في اليمن .وطالب وزير الخارجية رياض ياسين دول الخليج ومصر بالموافقة على طلب التدخل عسكرياً في اليمن.

المطلب الثاني: مآلات و سيناريوهات لمستقبل الحرب في اليمن.

عندما أعلنت المملكة العربية السعودية، معركة "عاصفة الحزم" كما يطلقون عليها من أجل عودة شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، إلى حكم اليمن المقسم بين فصيلين هما اتحاد الرئيس السابق عبد الله صالح وقوات الجيش والحرس الجمهوري الموالية له، وجماعة الحوثيين "وأنصار الله" والدعم الإيراني من جهة، وبين أنصار الرئيس اليمني المعترف به دولياً عبد ربه منصور هادي، وعدد من القبائل السنية في محافظات مأرب وشبوة وعدن ومحافظات الجنوب وأنصار تنظيم القاعدة، وأنصار الشريعة وجماعة الإخوان المسلمين في اليمن، والمملكة العربية السعودية وتحالف "عاصفة الحزم" من جهه أخرى.

دخلت اليمن ومنطقة الخليج في أزمة حقيقية، يبدو أن الوضع بها يخرج إلى أربعة سيناريوهات، خاصة بعدما رفض البرلمان الباكستاني، دخول قوات الجيش إلى جوار تحالف قوات الخليج من أجل دحر قوات صالح والحوثيين، ووقوفها في منطقة الوسط، وعدم الدخول في عداء مع دولة إيران المجاورة لها، وخوفها من قلاقل ومشكلات الطائفة الشيعية، والتي تمثل مايقارب 20% من سكانها، عدم مجازفة تركيا بدخول قوات لها إلى اليمن، لرعبها من تسبب الطائفة العلوية والشيعية، المجاورين لها بحدود تمتد إلى مئات الكيلومترات مع إيران ذات المرجعية الشيعية، ولم يبق لدى السعودية غير الجيش المصري، لكي يشاركها في الحرب البرية، والبحرية لدحر قوات صالح والحوثيين، ومع عدم وجود برلمان مصري يحاسب الرئيس وقادة الجيش والحكومة.

وبعد قرار الحكومة المشاركة في حرب اليمن، والتي يرفضها قطاع عريض من النخبة السياسية والشعب المصري، بسبب الخلفية السابقة في الستينات من القرن الماضي، والتي شاركت مصر مع فريق ضد فريق آخر، مما تسبب في موت وإصابة عشرات الآلاف من جنود الجيش المصري، والتي لم تجد القيادة السياسية

في مصر في ذلك الوقت، غير الدخول في حرب مع إسرائيل العدو المجاور لمصر، والمحتل لدولة فلسطين منذ عام 1948، وهو ما تسبب في حدوث نكسة 1967، وهو ما نتج عنه في انسحاب الجيش المصري من حرب اليمن.

ومع تطورات الحرب في اليمن وطول مدتها، وقيام وزير الدفاع المصري بحركة تغييرات مفاجئة لقادة بارزين في الجيش المصري في هذا التوقيت الذي تتسارع فيه الأحداث الداخلية والخارجية، وقيام الفريق أول صدقي صبحي، القائد العام للقوات المسلحة، بالتصديق على تعيين اللواء بحري، أسامة منير ربيع، قائدا للقوات البحرية خلفا للفريق أسامة الجندي، وتعيين اللواء أركان حرب محمد فرج الشحات، مديرا للمخابرات الحربية والاستطلاع، وتعيين اللواء أركان حرب ناصر، فنجدا أنه تم تغيير القادة الراضين لدخول قوات الجيش في حرب اليمن، هو إعلان دخول الجيش المصري بقوات برية إلى اليمن.

السيناريو الأول:

هو انتصار قوات التحالف والقضاء على الحوثيين، وانشقاق قوات الجيش الموالية لصالح، وإعلانهم دعم الرئيس عبد ربه منصور هادي وإعلان نهاية النفوذ الإيراني إلى الأبد في اليمن وبالتالي شعور الملك سلمان ملك السعودية والسياسي بنشوة الانتصار، وقيام السعودية ودول تحالف الخليج في حرب ضد بشار الأسد في سوريا للقضاء عليه وإنهاء نفوذ إيران وحلفائها إلى المنطقة بالكامل، وتحول المملكة العربية السعودية إلى إمبراطورية في المنطقة.

وقيام المملكة العربية السعودية بعمل مصالحات بين جماعة الإخوان، وبين النظام المصري لإنهاء الانقسامات في المنطقة.

السيناريو الثاني:

هو انتصار قوات الحوثيين وعلي عبدالله صالح، بعد دعم إيران وروسيا لهم بالسلاح والمال والمؤن، وهزيمة قوات التحالف، وقيام ثورات مسلحة للطوائف الشيعية بالمملكة العربية السعودية، والمقدر عددهم بخمسة ملايين نسمة تقريبا، يؤدي الأمر

إلى حدوث قلاقل داخل حكم المملكة ويتسبب في حدوث صراعات، تتسبب في انهيار الحكم، وتحول المنطقة بالكامل لأداة للصراع واستحواذ إيران على حكم دول الخليج، وإرجاع الإمبراطورية الفارسية إلى سابق عهدها، قبل تكوين الدولة الإسلامية في القرن السابع الميلادي والعقد الخامس الهجري، وانتهاء الجيش المصري وتفككه بعد هزيمته، وتحول سياسة مصر من داعمة للمملكة العربية السعودية إلى داعمة لإيران وتابعة لها.

السيناريو الثالث:

وهو دخول المنطقة في حالة من الفوضى الخلاقة، لا منتصر بها ولا مغلوب، تمتد خلالها الحرب إلى سنوات تقضي خلالها على الأخضر واليابس، تنتهي بالقضاء على جميع الجيوش العربية وإنهاكها تماما، وبقاء إسرائيل قوية، تقوم خلالها بمساعدة الولايات الأمريكية بتقسيم المنطقة العربية كاملة إلى دويلات، حسب المذاهب والأعراق والجغرافيا، لتفتيتها وإضعافها، وتكون جميع البلاد العربية، تحت الإرادة الأمريكية والإسرائيلية والإيرانية.

السيناريو الرابع:

هو شعور جميع المتحاربين في اليمن بعد امتداد الحرب لفترات طويلة، أنه لا فائز ولا مهزوم، وتحول اليمن إلى أنقاض، وتدمير كل مابه من بنية تحتية، إلى التفكير في الجلوس على مائدة المفاوضات، وحدث اتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران، ينهي الحرب في اليمن بعملية سياسية، يتم إدخال جميع اليمنيين بها، ويتم خلالها الاحتكام للشعب اليمني، بعيداً عن الأيدلوجيات السياسية والدينية، يتم خلالها إنهاء معالجة الجروح اليمنية.

استنتاجات الفصل الثالث:

من ما سبق يمكننا استخلاص جملة من النتائج الهامة:

- يعتبر اليمن فناء خلفيا للمملكة العربية السعودية و بالتالي فهي ترى أنّ أي تدخل في الشؤون اليمنية هو تهديد للمصالح الحيوية للمملكة.
- تعتقد المملكة العربية السعودية أنّ أمنها القومي يفرض عليها أن تحافظ على يمن ضعيف و هش غير قادر على مواجهة الأطماع السعودية.
- الانقسام الداخلي و الفرقة هي التي سمحت للمملكة العربية السعودية أن تسيطر على الأوضاع في اليمن.
- التركيبة الطائفية و العرقية لليمن تجعل من توظيف الاستراتيجية الاستعمارية التقليدية القائمة على مبدأ " فرق تسد" هي أسهل استراتيجية لضمان ولاء الأنظمة المتعاقبة لليمن.
- سعت المملكة العربية السعودية كي لا تستطيع أي طائفة أو حزب من الهيمنة مستخدمة في ذلك مبدأ القوة المرجحة لاستعادة التوازن الذي يخدم مصالحها.
- وقوع المملكة في خطأ جسيم تمثل في معاداة حزب الإصلاح اليمني الذي تحالفت معه في السابق لإضعاف الحركة الحوثية المسلّحة، جعل اليمن يعيش في مرحلة خلّ فيها فيها توازن القوى بسبب تحييد الدور الذي كان الإخوان المسلمون يقومون به في السابق و هو دور كان يتمشى مع أهداف المملكة العربية السعودية.
- إنّ الفراغ الحاصل في اليمن هو نتاج للثورات العربية التي كانت اليمن إحدى أهم محطاتها، و الخوف من انتشار المدّ الثوري جعل المملكة تدخل في سياسة إقليمية تقوم على محاربة الحركات الإسلامية التي خرجت منتصرة من الربيع العربي.

- و هو ما جعل الحوثيين ينتهزون الفرصة للانقلاب على الحكومة الانتقالية التي يقودها عبد ربه هادي منصور، و السيطرة على أقاليم واسعة من الأراضي اليمنية بدون مقاومة تذكر.
- و هو الفراغ الذي سمح لجمهورية إيران الإسلامية أن تدخل كطرف فاعل في اللعبة اليمنية من خلال مساندة الحوثيين للاستيلاء على السلطة.
- و أمام هذا التحديّ أشرفت السعودية على أكبر عملية تدخل مسلّح في اليمن بمعىة مجموعة من الدول العربية فيما يسمّى التحالف الدولي لمساندة الشرعية أي شرعية الرئيس عبد ربه هادي منصور.
- و هو أمر يدعو للتساؤل و الريبة حيث أنّ السعودية باعتبارها دولة ديكتاتورية (الحكم الملكي المطلق) هي أبعد ما تكون عن هذا الخطاب خاصة أنّها متورطة في مشاريع أخرى مناهضة للحكومات الشرعية التي جاءت بفضل انتخابات حرة و نزيهة، و المثال المصري و دعمها للانقلاب لا يزال ماثلا للعيان.

الخاتمة:

تناولت هذه المذكرة مسألة هامة جدا و هي الاستقطاب الإقليمي الذي تمارسه بعض القوى في الشرق الأوسط، موظفة فيه كل ما تملك من عوامل مساعدة، كالعامل الطائفي، و العامل الاقتصادي و حتى العامل العسكري.

و في غياب نظم سياسية مستقرة و قوية ذات مؤسسات فاعلة فإنّ هذا الاستقطاب سيكون السمة الملازمة للعلاقات بين الدول في الشرق الأوسط.

و هذا الاستقطاب ما هو إلا نتيجة حتمية لوجود إنكشاف أمني و سياسي و حتى اجتماعي تعانيه الكثير من دول المنطقة.

و لعلّ اليمن تعتبر أفضل مثال لهذه الظاهرة، فالتنافس بين المملكة العربية السعودية و جمهورية إيران الإسلامية ما كان ليحصل لولا وجود مناخ و بيئة تحتضنه و تدعمه.

ففي غياب اقتصاد ناجع و منتج ، و جبهة اجتماعية موحدة و بنى سياسية مستقرة فإنّ الواقع سيكون بالضرورة مماثلا لما يحصل اليوم في اليمن.

و قد يفترض البعض أنّ سبب هذه التوترات و القلاقل ما هو إلا نتيجة حتمية للتنوع المذهبي و الطائفي، و هو الأمر الذي يميّز دولة اليمن حقيقة.

لكنّ المتمعّن لدقائق الأمور و مسبباتها سيدرك لا محالة أنّ التعدّد و التنوع لن يكون سببا مباشرا للأزمات و النزاعات الداخلية و الدولية بل أنّ السبب الأصلي في اعتقادنا هو غياب القدرة على التعايش بين الطوائف و المذاهب و انعدام القدرة على تسيير مسائل التنوع و التعدّد.

كما أنّ دخول المملكة السعودية و إيران في المعترك اليمني ستكون له عواقب وخيمة على مستقبل البلدين و علاقاتها الدولية.

فالمملكة العربية السعودية ليست في منأى عن مخاطر التقسيم و النزاع فهي تعيش في مرحلة فارقة من تاريخها، و وضعها الداخلي المستقر نسبيا ما هو في حقيقة الأمر الإنتاج لسياسات ردعية قمعية من جهة و سياسات تقوم على شراء السلم الاجتماعي من جهة أخرى.

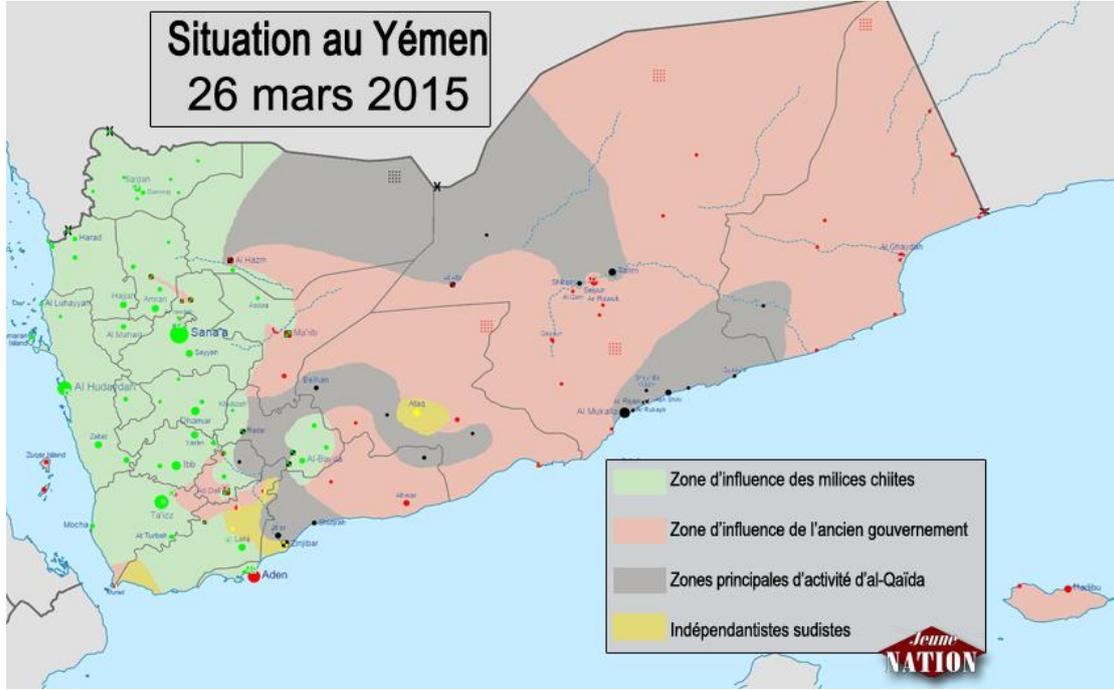
و أنّ الاعتماد على الربيع دون سواه سيعجّل من تردّي الأوضاع السياسية و الأمنية بعدما انخفضت أسعار النفط إلى مستويات قياسية.

و ما ينطبق على المملكة العربية السعودية ينطبق بدرجات متفاوتة على جمهورية إيران الإسلامية، فهي كذلك دولة تعرف تنوعا و تعدداً عرقيا و مذهبيا أخطر من الوضع السائد في المملكة.

و بالتالي فإنّ اليمن سيكون محطة رئيسية في مسار إعادة تشكيل المنطقة العربية جيوسياسيا.

الملاحق:

الملحق الأول: مناطق نفوذ القوى المتصارعة في اليمن .

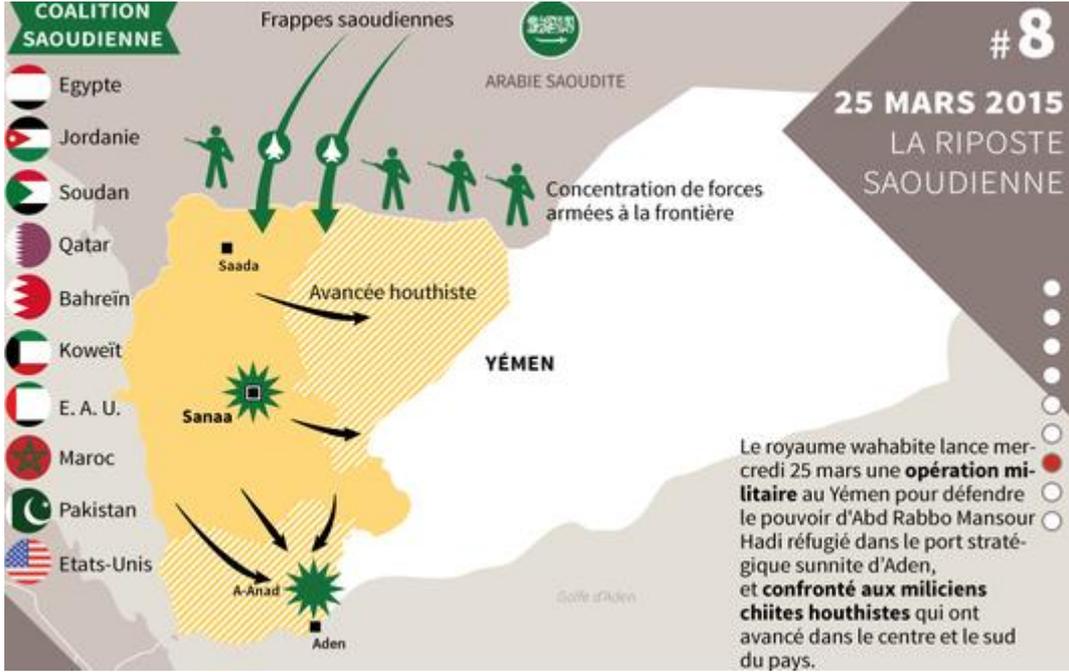


المصدر:

[www.jeune-nation.com/actualite/actu-internationales/18262.\(18/09/2015\)](http://www.jeune-nation.com/actualite/actu-internationales/18262.(18/09/2015))

: الملحق 2

خريطة تبين بداية الحملة العسكرية على اليمن (عاصفة الحزم) و الدول المشاركة.



المصدر:

http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2015/04/17/comprendre-les-origines-de-la-guerre-au-yemen_4617215_4355770.html

الملحق 3:

خريطة تبين التقسيم المذهبي و الطائفي في منطقة الشرق الأوسط

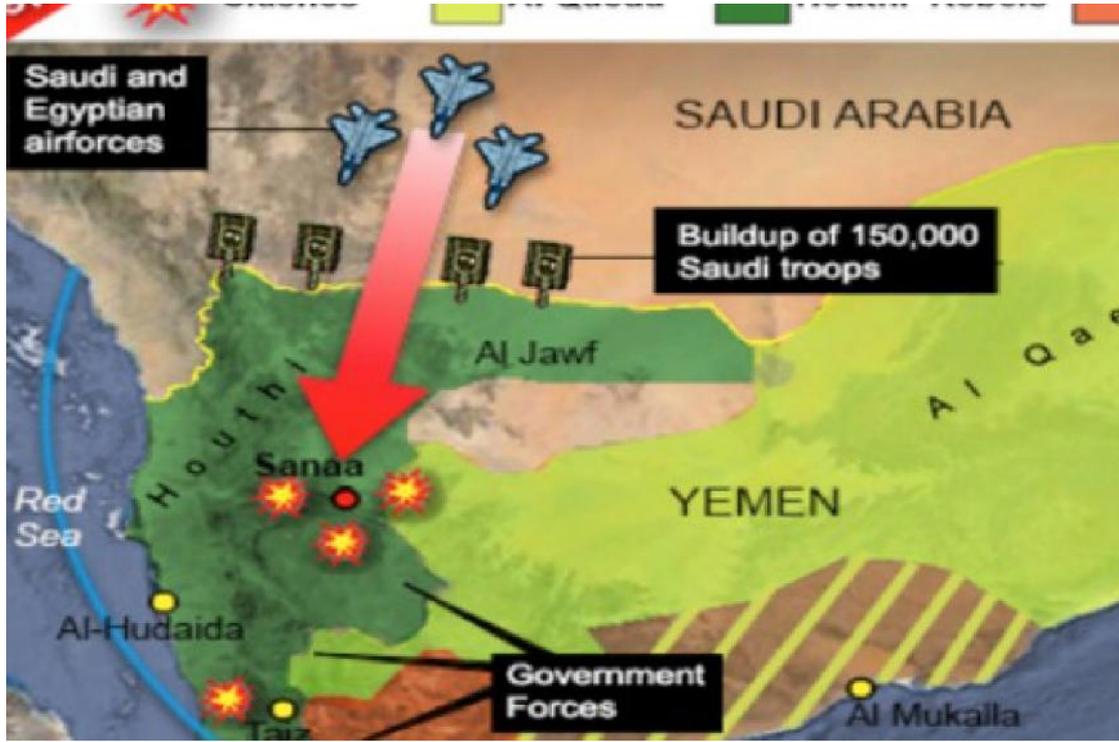


المصدر:

<https://wikileaksactu.wordpress.com/2015/04/12/les-etats-unis-et-larabie-saoudite-avaient-ils-prepare-une-guerre-au-yemen>

الملحق 4:

خريطة تبين تموقع القوى المنضوية التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن



المصدر:

<http://jforum.fr/2015/04/yemen-guerre-dangereuse-pour-larabie-et-israel>

الملحق 5

خريطة تبين الدول المشاركة في عاصفة الحزم و نوعية الأسلحة الموظفة من قبلها.



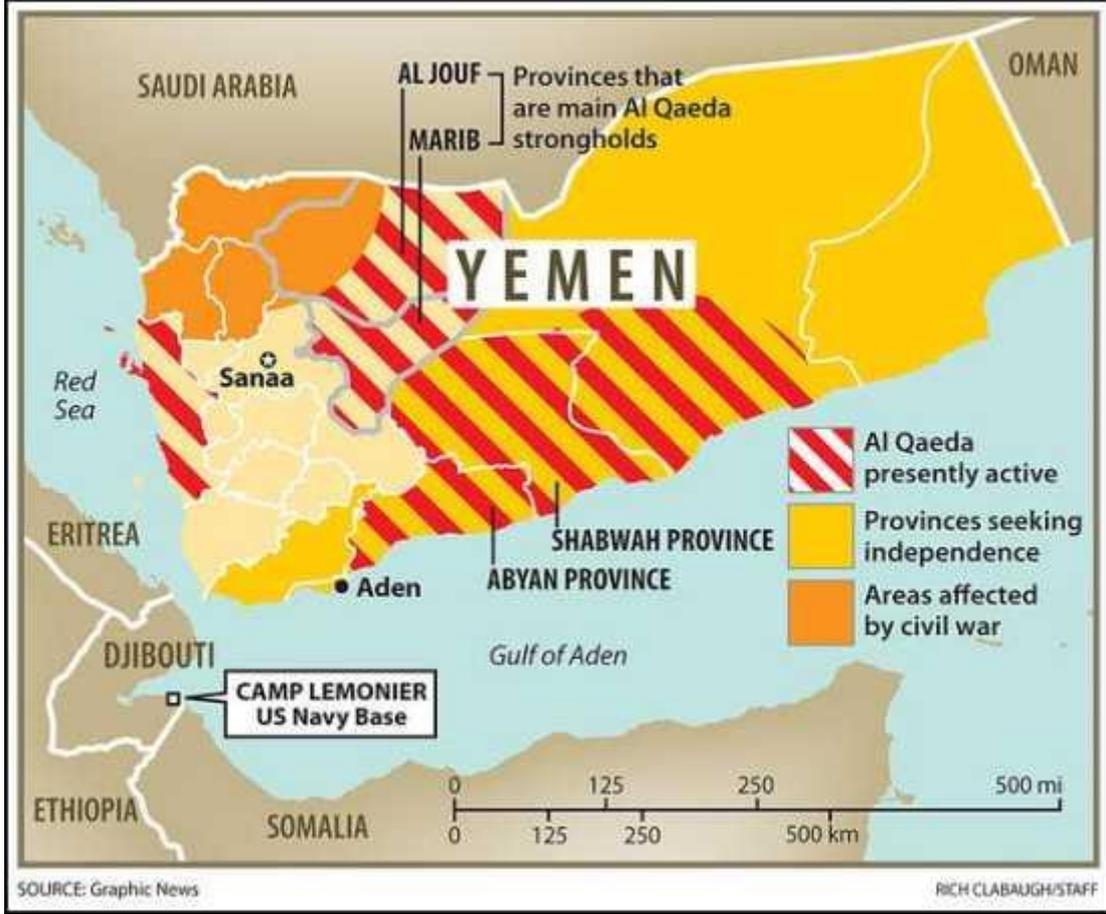
المصدر:

[http://elmahdi.canalblog.com/archives/2015/03/31/31810501.](http://elmahdi.canalblog.com/archives/2015/03/31/31810501.html)

[html](#)

الملحق رقم 6

خريطة تبين بؤر التوتر حسب خطورتها في اليمن.



[http://geographica.net/2015/04/yemen-une-guerre-froide-
/arabe](http://geographica.net/2015/04/yemen-une-guerre-froide-/arabe)

الملحق رقم 7

جدول خاص بالمشورات الاقتصادية الكبرى لليمن

Indicateurs de croissance	2012	2013	2014	2015 (e)	2016 (e)
PIB (milliards USD)	35,40e	40,42	43,23e	34,93	41,88
PIB (croissance annuelle en %, prix constant)	2,4	4,8	-0,2	-28,1	11,6
PIB par habitant (USD)	1.368e	1.516e	1.574	1.235	1.438
Endettement de l'Etat (en % du PIB)	47,3	48,2	48,7	67,0	60,6
Taux d'inflation (%)	9,9e	11,0	8,2	30,0	15,0
Balance des transactions courantes (milliards USD)	-0,61	-1,24e	-0,72	-1,84	-2,26
Balance des transactions courantes (en % du PIB)	-1,7e	-3,1e	-1,7e	-5,3	-5,4

المصدر:

Source : FMI – World Economic Outlook Database – 2014.

الملحق رقم 8

جدول يبين أهم المؤشرات الديمغرافية لليمن

Période	Naissances annuelles	Décès annuels	Solde naturel annuel	Taux de natalité (‰)	Taux de mortalité (‰)	Solde naturel (‰)	Indice de fécondité	Taux de mortalité infantile
1950 – 1955	214 000	131 000	84 000	47,6	29,0	18,6	7,27	215,1
1955 – 1960	234 000	133 000	101 000	47,8	27,1	20,7	7,28	204,2
1960 – 1965	261 000	138 000	123 000	48,6	25,6	22,9	7,34	194,0
1965 – 1970	296 000	144 000	152 000	50,3	24,5	25,8	7,52	184,4
1970 – 1975	329 000	149 000	180 000	51,2	23,2	28,0	7,67	174,4
1975 – 1980	410 000	144 000	266 000	56,0	19,7	36,3	8,58	143,2
1980 – 1985	512 000	140 000	373 000	57,9	15,8	42,1	9,23	113,5
1985 –	585 000	137 000	448 000	53,9	12,6	41,3	8,93	94,0

1990		000	000					
1990 – 1995	665 000	155 000	510 000	49,1	11,4	37,6	8,24	86,2
1995 – 2000	702 000	167 000	535 000	42,7	10,2	32,6	6,98	78,6
2000 – 2005	765 000	159 000	605 000	39,9	8,3	31,5	6,10	64,8
2005 – 2010	864 000	156 000	708 000	38,6	7,0	31,7	5,48	53,3

المصدر:

fr.wikipedia.org/wiki/Démographie_du_Yémen//:

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

- 1- السيد رضوان، العرب و الإيرانيون و العلاقات العربية الإيرانية في الزمن الحاضر، القاهرة، الدار العربية للنشر، 2014.
- 2- أحمد شرف الدين، اليمن عبر العصور، القاهرة، 1964
- 3- العلي عايدة، اليمن بعد الوحدة، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، 1996.
- 4- النونو وليد، النزاع السعودي اليمني حول الحدود، القاهرة، سيناء للنشر، 1994.
- 5- السعدي عباس فاضل، التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن، الكويت الجمعية الجغرافية، 1983.
- 6- أحمد بن عبد الله بن باز، النظام السياسي و الدستوري للمملكة العربية السعودية، الرياض، دار الرشد، 2014. بيروت، دار الجنان للنشر و التوزيع، 2012.
- 7- النوري أحمد النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية: -1979-2011،
- 8- باديب سعيد محمد، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي، القاهرة، دار الساقى، 1979.
- 9- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة منير البعلبكي، بيروت دار العلم للملايين، 1974.
- 10- صادق عبده علي، الحركات السياسية الاجتماعية في اليمن، دار الشارقة، 1992.

- 11- مجموعة من الباحثين،العرب و إيران: مراجعة في التاريخ و السياسة، القاهرة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011.
- 12- سي بشير محمد، مستقبل المملكة العربية السعودية: من خلال مدخلي الأمن القومي و الإصلاح السياسي، الجزائر، دار ابن النديم للنشر و التوزيع، 2013.
- 13- عبد الحسين ياسر، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني،بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،2014.
- 14- محمد ناصر شحاتة، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج...الاستمرارية و التغيير، القاهرة، دار العين للنشر،2015.

الفهرس:

شكر إهداء

مقدمة

الفصل الأول: طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية.

المبحث الأول: العلاقات السعودية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية.

المطلب الأول: جذور الخلاف السعودي الإيراني.

المطلب الثاني: العلاقات الثنائية من نشأة الدولة السعودية إلى غاية 1979.

المبحث الثاني: العلاقات بين البلدين بعد الثورة الإيرانية.

المطلب الأول: العلاقات في الفترة الخمينية (1979 - 1989).

المطلب الثاني: العلاقات الثنائية في فترة الرئيس محمد خاتمي.

المطلب الثالث: العلاقات الثنائية في فترة محمود أحمدني نجاد.

استنتاجات الفصل الأول

الفصل الثاني: محددات المعضلة اليمنية

المبحث الأول: دراسة العوامل الجغرافية و الاقتصادية.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي و التاريخي

المطلب الثاني: اقتصاديات اليمن.

المبحث الثاني: العوامل السياسية.

المطلب الأول: الطابع الدستوري لليمن.

المطلب الثاني: الصراعات السياسية الداخلية.

استنتاجات الفصل الثاني

الفصل الثالث: اليمن كميدان للصراع السعودي الإيراني .

المبحث الأول: الطابع الصراعى للعلاقات السياسية اليمنية- السعودية.

المطلب الأول: الدور السعودي في اليمن.

المطلب الثاني: السعودية و إيران و الحراك الحوثى.

المبحث الثاني: عاصفة الحزم" كآخر مراحل تصعيد التنافس الإقليمي.

المطلب الأول: رهانات الحرب في اليمن و أسبابها.

المطلب الثاني: مآلات و سيناريوهات لمستقبل الحرب في اليمن.

استنتاجات الفصل الثالث.

الخاتمة

الملاحق قائمة المراجع

الفهرس.

المقالات:

1 - الذبابي منصور، " الدور السعودي تجاه اليمن"، جريدة الرياض، العدد

17197، 25 جوان 2015